UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère De L'Enseignement Supérieur Et De La Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية المرجع :.....

قســـم : القانون الدولي العام

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

آليات الإتحاد الإفريقي للحفاظ على السلـم و الأمن الدوليين

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: القانون الدولي العام التخصص : القانون العام

من إعداد الطالبـة : تحت إشراف الأستاذ(ة) :

بعلي منصورية الدكتورة /بلحنافي فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة) : وافي الحاجـــة.....رئيسا

الأستاذ(ة) : بلحنافي فاطمة الزهراء .....مشرفا مقررا

الأستاذ(ة) : بن عبو عفيف .....مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

تاريخ المناقشة : 2022/09/15

شكـــر و تقديـــر

بعد الشكر و الحمد لله تعالى على نعمه و فضله

وبعد الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة " بلحنافي فاطمة الزهراء " على توجيهاتها السديدة و نصائحها القيمة لانجاز هذا البحث .

كما اشكر من تولاني بالرعايـة و التوجيـــه في رحاب الإيمان و العلـــم و الوصول إلى ما نحن عليه
" الوالدين الكريمين " أطال الله في عمرهما.
و لا أنسى الزوج الكريم الذي ساندني ووقف في صفي لانجاز هذا العمل ، و تشجيعه للاستمرار في مواصلة طلب العلم .

مع خالص تحياتي للجميع

بعلي منصورية

الإهـــــــــداء

قال الله تعالى: {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمْ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلّكُمْ تُشْكَرُونَ} سورة النحل /78" صدق الله العظيم .

الحمد لله و الشكر لله الذي أعاننا في انجاز هذا العمل المتواضع و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين . نهدي عملنا إلى كل من رسم الابتسامة على وجهنا .

إلى من ساندني في حياتي و أنار دربي و غرس في نفسي بذور الخير إلى " الوالدين الكريمين "

و الزوج المحترم .

و إلى كل فرد من العائلة كبيرا و صغيرا

و إلى كل الأصدقاء و الأساتذة.

بعلي منصورية

المقدمـــة

مقدمة :

كانت الشعوب قديما تعيش حياة الغاب ، البقاء فيها للأقوى ، الأمر الذي جعل المجتمع الدولي يعيش ويلات الخلافات ، النزاعات و بالتالي الحروب وتحولات عالمية عاصفة كالحرب الباردة و الحربين العالميتين مما انعكس سلبيا أكثر من ايجابيا على المجتمع الدولي ، وقد مس مختلف المجالات: الاقتصادية الاجتماعية ، الثقافية ، السياسية ، الدينية ، العرقية ،...الخ وبالتالي زعزعت الاستقرار الدولي والمساس بالأمن و السلم الدوليين .

ونظرا لأهمية عامل الأمن في تحقيق التنمية المستدامة ،كان من الضروري على الشعوب التفكير في "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" فظهرت المنظمات الدولية و الإقليمية و أصبحت أمرا حتميا فرضته هذه الأوضاع العالمية السيئة و تطورت مع مرور الأزمنة بشكل غير مسبوق في تحقيق الأمن والسلم الدوليين .

وباعتبار أن شعوب القارة الإفريقية أكثر الدول تضررا من الحروب و الاستعمار نشأت "منظمة الوحدة الإفريقية" عام 1963 لإعادة الأمل إلى هذه الشعوب المغلوب على أمرها ، حيث تزامنت مع الحرب الباردة آنذاك ،ومن خلال نصوصها نجد أنها جاءت برغبة في تسوية النزاعات بالقارة الإفريقية بمعنى أن هدفها كان سياسيا يتمثل في مواجهة الاستعمار و تحرير دول القارة حفاظا على مكسب الاستقلال كما أوردت عدة مبادئ في ميثاق المنظمة تصب في ذات الهدف السامي ، بعد ما حققته من نجاحات و ما عرفته من إخفاقات تبين أن المنظمة إلى جانب أعضائها غير قادرة على مجابهة تحديات العصر لأن تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية ارتبط أساسا بالقضاء على الاستعمار والآثار التي تركها من حدود موروثة و فقر و مرض وجهل و نزاعات قبلية و استغلال بشع لثورة الدول الإفريقية شعوبها ، فأرادت أن تضع حدا لهذا الحيف .وذلك بإنشاء الاتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية و اعتبر كوسيلة و أداة للتعاون و التضامن الدوليين ، يهدف إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية وإيجاد الحل السلمي للنزاعات بين الدول الأعضاء من خلال الوسائل المناسبة التي تقررها الجمعية العامة. هذا من خلال آلياته التي استجابت للازمات الأمنية والنزاعات المسلحة في القارة ، غير أن رياح التغيير عصفت بالعالم خلال أواخر القرن 20 بسقوط القطبية الثنائية وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد مسيطر على العالم محتكرا من جانب الأمم المتحدة تحديدا مجلس الأمن وبظهور العولمة والتطور التكنولوجي ووسائل الإعلام التي جسدت ثقافة الغرب القائمة على القوة و المصلحة غدت بإفريقيا إلى الضياع و إغراقها في مجال التبعية خاصة الغربية.

فكان الاتحاد الإفريقي من الأوائل الذين اشتركوا مع منظمة الأمم المتحدة ووضعوا آليات لتنسيق الجهود في مجال حفظ الأمن و السلم الدوليين و ليس الإفريقي فقط ،كما يرى الفقيه JALLAIN : " إن الاتحاد الإفريقي يمنح لنفسه من خلال القانون التأسيسي و البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي الأولوية في حفظ السلم و الأمن الإفريقي على مجلس الأمن الدولي ، الذي يفترض أن يكون هو صاحب الاختصاص الأصيل في حفظ السلم و الأمن الدوليين ".

تنص المادة 06 من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة على : " يجب على أطراف أي نزاع من شان استمراره أن يعرض حفظ السلم و الأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة التحقيق الوساطة ، التوفيق ، التحكيم و التسوية القضائية وأن يلجئوا إلى الوكالات التنظيمات الإقليمية ...".

إشكالية الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على آليات الاتحاد الإفريقي لحماية الأمن و السلم الدوليين وضرورة تفعيل دور الاتحاد الإفريقي في مجال حماية الأمن و السلم الدوليين و منه نطرح الإشكالية التالية :

ما مدى نجاعة الاتحاد الإفريقي في مجال حماية الأمن و السلم الدوليين ؟

منهج الدراسة :

للإجابة على هذا التساؤل اعتمدنا **المنهج التحليلي** و ذلك لتحليل بعض النصوص القانونية التي تبين دور الاتحاد الإفريقي في حماية الأمن و الاستقرار الدولي باعتباره أحد هذه المنظمات الدولية الإقليمية الأكثر فعالية في التعامل مع النزاعات و الصراعات الدولية و التركيز على وسائل التعاون والتنسيق الدولي بدراسة الإطار النظري من تأسيس وأهداف و مبادئ و تشكيلة ، ...الخ ،كل هذا نجده في مواد القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

وكذا المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى التسلسل الزمني في أحداث تأسيس و مراحل التطور التاريخي للإتحاد الإفريقي.

إضافة إلى المنهج الوصفي لتوضيح جهود الاتحاد الإفريقي و استحداث آلياته الدولية و العمل على إيجاد الحلول لعدة أزمات دولية كالسودان ، دارفور و الصومال و غيرها ،كذلك التطرق إلى علاقة مجلس السلم و الأمن الإفريقي ومجلس الأمن الدولي (منظمة الأمم المتحدة) و الاتحاد الأوروبي مع التطرق إلى علاقة الجزائر بالاتحاد الإفريقي و سبل تفعيل دور الاتحاد الإفريقي في مجال حماية السلم الأمن الدوليين .

أهمية الدراسة :

ومن هذا المنطلق تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع الأمن في حياة الشعوب ، إضافة إلى الدور الفعال والجهود التي قام بها الاتحاد الإفريقي في تعزيز الأمن و الاستقرار الدولي و جعلها أكثر فعالية مع عصر العولمة كون حماية الأمن و السلم الدوليين ظاهرة عالمية ترتبط بالنظام الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة ، بعد تأثر الشعوب بنتائج الحروب والاستعمار هذا ما يعطيه أهمية في مجال العلاقات الدولية المعاصرة ، التنظيم الدولي ، مواكبة عصر العولمة و حداثة التطورات العالمية .

أهم الصعوبات في هذه الدراسة :

أما أهم الصعوبات التي يمكن أن نتعرض لها فتتمثل في قلة المراجع نظرا لحداثة الموضوع ، إلى جانب سرعة تطور الأحداث العالمية و تأثيراتها على الدول الإفريقية باعتبارها دول نامية و شعوب أغلبها مستعمرة و فقيرة .

أهداف الدراسة :

و عن أهداف موضوع الدراسة فيمكن ذكر البعض منها كالتالي :

- معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الاتحاد الإفريقي و انتقال منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي .
- الوقوف على أهم المبادئ و الأهداف التي قام من اجلها الاتحاد الإفريقي إلى جانب أهم الأجهزة المكونة لها .
- إبراز مدى فاعلية دور الاتحاد الإفريقي في حماية الأمن و السلم الدوليين من خلال حله نزاعات بعض الدول الإفريقية.
- اعتراف الأمم المتحدة بالاتحاد الإفريقي و المكانة التي وصل إليها دفعت الفضول والرغبة إلى دراسة هذه المكانة ومعرفة مدى ارتباط الاتحاد الإفريقي بالأمم المتحدة من اجل تحقيق الأمن و السلم الدوليين .
- علاقة الجزائر بالاتحاد الإفريقي و سبل تفعيله .

أسباب اختيار الموضوع :

- تعزيز التكامل بين الدول و تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
- ميزة القارة الإفريقية كونها أكثر القارات تعرضا للاستعمار و الاستغلال و بالتالي وقوعها في الأزمات والضعف .
- حداثة الاتحاد الإفريقي و الرغبة في جعله أكثر نشاطا و فعالية .
- محاولة الوصول إلى الأهداف التي عجزت عن تحقيقها منظمة الوحدة الإفريقية وتخطي العراقيل التي واجهتها .
- إعطاء القارة الإفريقية مكانة دولية و إثبات وجودها عالميا .
- إثراء الدراسات الجامعية و الرغبة في تغيير المواضيع و إعطاء الجديد .
- استمرار المعرفة العلمية .

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كالتالي :

الفصل الأول : تطرقنا فيه إلى الإطار النظري للاتحاد الإفريقي، حيث تناولنا في المبحث الأول " مفهوم الاتحاد الإفريقي " الذي وضح فيه نشأة الاتحاد الإفريقي و قوته في الاندماج القاري مع التطرق للأهداف و المبادئ التي أنشئ من اجل الوصول إليها ،أما المبحث الثاني فتناولنا فيه " تشكيلة الاتحاد الإفريقي " بتوضيح أجهزته و تقسيمها مع شرح فعالياته.

الفصل الثاني : تطرقنا فيه إلى الاتحاد الإفريقي كفاعل دولي في الحفاظ على الاستقرار العالمي من خلال ضرورة تفعيل دور الاتحاد الإفريقي في حماية الأمن و السلم الدوليين أين تناولنا في المبحث الأول

" الاتحاد الإفريقي وعلاقاته الدولية و الإقليمية " بالتطرق إلى علاقته بمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، أما المبحث الثاني فتناولنا " الجزائر والاتحاد الإفريقي وسبل تفعيله " ذلك بالتطرق إلى دور الجزائر في انجاز مجلس السلم و الأمن الإفريقي مع دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين "مجلس الأمن و السلم الإفريقي كنموذج " ثم تبيين سبل تفعيل الاتحاد الإفريقي من خلال تجربته في حل النزاعات الإقليمية و الدولية و مواجهته لتحديات العصر بتقييمه للنتائج التي توصل إليها و العراقيل التي واجهت عمله .

الفصل الأول

الإطار النظري للاتحاد الإفريقي

تمهيـــــد

عرف المجتمع الدولي مؤخرا تحولات دولية كبرى و تغييرات سياسية في النظام الدولي بسبب الحروب و الصراعات التي أحدثتها هذه الحروب ، انتقلت إلى نزاعات داخلية خاصة في ظل السياق العالمي الذي سيطر عليه المعسكرين الشرقي الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي و الغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية هذا انعكس سلبيا على دول العالم عامة و الدول الإفريقية خاصة ،باعتبارها فقيرة و نامية و ذات أطماع دولية فكانت الخاسر و المتضرر الأكثر من ويلات الحروب والاستعمار تجلى هذا في صراعات حادة بين فصائل متعارضة و هي اليوم تطمح إلى إحداث آليات متطورة في مجال تسيير الأزمات ، التعاون ، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ظل سياسة دولية مشتركة بين دول القارة الإفريقية .

كل هذا أدى إلى ضرورة التعاون الإفريقي لخلق مستقبل أكثر استقرارا و سلما في إفريقيا ، فكان لابد من التفكير في وضع نظام إقليمي يتكفل بمشاكل القارة و يبحث عن الحل السلمي للصراعات فيها وتسهيل إجراءات الحوار و التخفيف من حدة الصراعات بين الدول المتنازعة .

تجسد هذا في شكل من أشكال الشراكة الإفريقية المتعددة المستويات و هي منظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت إلى الاتحاد الإفريقي كوسيلة و أداة للتعاون والتضامن الدوليين من خلال تنسيق السياسات المشتركة في مجال السلم و الأمن والتنمية الاقتصادية، والقضاء على التفرقة العنصرية بوضع حد لكافة أشكال التبعية الدولية و إتمام مسيرة الوحدة الإفريقية و تجسيد ما عجزت عن تحقيقه ووقفت جامدة أمامه .

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مبحثين : في البداية نبذة عن تأسيس الاتحاد الإفريقي ثم نتناول تشكيلته .

المبحث الأول: مفهوم الإتحاد الإفريقي

لقد تبلورت فكرة الوحدة الأفريقية منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في إطار الجامعة الأفريقية، وهي الفكرة التي ظلت مسيطرة على تيار الوحدة الأفريقية طيلة النصف الأول من القرن العشرين تقريبا، لتتوالى بعدها المحاولات الوحدوية في إطار الجهود الرسمية لتحقيق الوحدة الأفريقية، هذه الجهود التي توجت أخيرا بإنشاء أول منظمة قارية وهي منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1963م،إلا أن هذه المنظمة واجهت بعض التحديات ،حيث أنها لم تستطيع إيجاد الحلول لكل مشاكل القارة الإفريقية ، و أصبحت عرضة للاستقطاب الإقليمي و الدولي خلال فترة القطبية الثنائية فزاد عجزها حيال النزاعات الإفريقية لافتقادها لتمويل مشاريع التنمية و السلام وازدياد التدخل الدولي في شؤون القارة سياسيا و اقتصاديا ، ...الخ مما افرز وضعا عزز من شعور إبدال تلك المنظمة بجسم جديد يستجيب للتحديات الماثلة ، فجاءت فكرة تأسيس الاتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية ، و ذلك بانعقاد مؤتمر دربان بجنوب إفريقيا و إقرار هياكله السياسية و الاقتصادية و الإدارية وأجهزته لتحقيق السلام تساوقا مع ضروريات الحاضر و متطلبات المستقبل[1].

في هذا السياق أجد انه من الضروري التطرق إلى نشأة الاتحاد الإفريقي و قوته في الاندماج القاري في مطلب أول، ثم التطرق إلى أهدافه و مبادئه في مطلب ثاني.

المطلب الأول: نشأة الاتحاد الإفريقي وقوته في الاندماج القاري

بالرغم من التأييد الذي حظيت به منظمة الوحدة الإفريقية من طرف أعضائها ، و بالرغم من الانجازات التي حققتها إلا أن المشاكل التي واجهتها بسبب الحروب و مختلف النزاعات و التي جعلتها صامدة أمام تحقيق العديد من أهدافها و عجزها عن الاستمرار ،كان لابد من التفكير في إيجاد تنظيم أخر مؤهل باليات تمكن القادة الأفارقة من تحقيق مآل شعوبها المغلوب على أمرها من الفقر والعبودية ...الخ تجسد هذا في تأسيس الاتحاد الإفريقي . من هذا المنطلق سوف نتناول فكرة عن تأسيسه ومجالات قوته في الاندماج القاري .

[1] ربيع عبد العاطي عبيد ،دور منظمة الوحدة الإفريقية و بعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات ، القاهرة ،دار القومية العربية للثقافة و النشر ، 2002 ،ص ص 341 -342.

الفرع الأول: تأسيس الاتحاد الإفريقي

جاءت فكرة تأسيس الاتحاد الإفريقي بمبادرة من الرئيس الليبي الراحل " معمر القذافي" خلال القمة الإفريقية في مدينة سرت عام 1999 ، إذ في بادئ الأمر عارضه كثير من دول القارة الإفريقية ،إلا أن الفكرة عدلت لتكون أكثر واقعية فاقتصرت على اتحاد الدول المستقلة .

و قد تم التصديق على القانون التأسيسي للاتحاد ، الذي حاز اهتماما و نقاشا و حوارا في قمة سرت الإفريقية في مارس 2001 ، و ما سبقها في العاصمة التوجولية لومي في جويلية 2000 ، إلا أن ولادته عمليا اجل إعلانها إلى أخر مؤتمر لمنظمة الوحدة الإفريقية التي بدأت أعمالها في 09 جويلية 2001 في العاصمة زامبيا ، لوساكا .

أولا: أهم أسباب تأسيس الاتحاد الإفريقي

من بين أهم الأسباب التي ساهمت في إنشاء الاتحاد الإفريقي هي مجموعة من التحولات الدولية والإقليمية التي حدثت في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات من القرن الماضي ما يلي:

- **التحولات الدولية:** بعد انتهاء الحرب الباردة و الانتقال من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية ظهر ما يسمى "بالنظام الدولي الجديد " و ركز هذا التحول على القضايا السياسية ، هذا أدى إلى حدوث الكثير من التغييرات السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، و حتى الثقافية ، مما اثر على العالم سيما بلدان القارة الإفريقية ، و صار من المؤكد إزاء ذلك أن يكون مصير القارة المزيد من التهميش وتضاءلت مساندتها و اهتمام الدول بها إلا بالقدر المتعلق بتحقيق المصلحة لهذا الطرف أوذاك.
- و من المعروف أن العديد من الدول الإفريقية تعتمد على المساعدات الخارجية خاصة من المؤسسات المالية العالمية و الدول المانحة ، و منذ بداية تسعينات القرن العشرين قلت المساعدات و صارت مرتبطة بتبني قيم الرأسمالية و الليبرالية و أن تكون هي القيم السائدة شرطا رئيسيا لتقديم المساعدات و هذا يعني انكشاف دول القارة سياسيا و امنيا فضلا عن الشروط الاقتصادية المتمثلة في الالتزام بشروط **برامج (التكيف الهيكلي)** .

من الأمن و النمو و التنمية ، وتعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان و الأقليات و البيئة وتطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال في إطار ما يمسى " بالعولمة" .

- **التحولات الإقليمية** : تراجعت مكانة القارة الإفريقية ، و أصبحت معظم دولها تعتمد النظام الرأسمالي وأنهت نظام الحزب الواحد ، إضافة إلى تعرضها إلى حروب أهلية و نزاعات حول الحدود مما أدى إلى فقدانها للسيطرة و عدم

معالجتها لهاته النزاعات أدى إلى انهيار بعض دول الصومال وليبيريا وأصبحت إفريقيا مكتظة باللاجئين حسب ما أكده تقرير استكهولم الدولي لأبحاث السلام ،وفي الجانب الاقتصادي نرى بان القارة انخفض فيها معدل النمو مستوى الدخل الفردي مع تدني الأوضاع الاجتماعية والمستويات المعيشية بشكل عام[1] .

فبما أن الصراع المسلح أصبح هو القوة المحركة وراء معظم تدفقات اللاجئين فتحركاتهم أصبحت في كثير من الأحيان عنصرا أساسيا من عناصر الحرب و إستراتيجيتها، إذ أن الحروب الأهلية التي عرفتها إفريقيا أصبحت من بين الأسباب التي دفعت إلى محاولات إخراج إفريقيا من هذا المأزق وبالتالي : " نجد أن تقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن إفريقيا احتلت عام 1991 المرتبة الأولى بوصفها المنطقة الأكثر خطورة في المشكلات الاقتصادية " .

كما أن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا بلغت ذروتها و عم الفقر في معظم دول القارة خاصة جنوب الصحراء كما انخفض معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي في إفريقيا ، و كثرت الديون عليها ، كما تعرضت أجزاء واسعة منها إلى الجفاف ، المجاعة التدهور الشديد في شروط التجارة ، الانخفاض في متوسط الدخل الفردي مع تدني مختلف أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية و غيرها .

وعن أنظمة الحكم نجد أنها هي المشكل نفسه في إفريقيا ، حيث أنها كانت سيئة ، فسوء توزيع الثروة مثلا التمييز بين أقاليم الدولة الواحدة أدى إلى انتهاك حقوق الإنسان ، و قد أشار إلى هذا الأمين العام للأمم المتحدة السابق السيد " كوفي أنان " في كلمته أمام قمة منظمة الوحدة الإفريقية في توجو تموز / جويلية 2000 بالقول : " لقد أسانا إدارة شؤوننا لعقود ، و اليوم نحن نعاني من الآثار المتراكمة " ووجه كلامه هذا إلى القادة و الرؤساء قائلا : " أنهم من يستحق اللوم على معظم الكوارث التي تحدث في إفريقيا " .

ثانيا : مراحل تأسيس الاتحاد الإفريقي

- **قمة سرت الأولى 1999**:

خلال انعقاد مؤتمر القمة 35 لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات و الأعضاء بمنطقة الوحدة الإفريقية بالجزائر من 12-14 جويلية 1999، نادى الرئيس الليبي الراحل "معمر القذافي " بفكرة تأسيس الاتحاد الإفريقي لتطوير منظمة الوحدة الإفريقية[2] ، حيث انه في بداية الأمر عارضه كثير من دول القارة الإفريقية، إلا أن الفكرة عدلت لتكون أكثر واقعية ،

[1] أيمن شبانه، الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي : دراسة مقارنة في الاتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية ، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية ، 2006،ص ص 108-109 .

[2] أمنة زوايد ، دور الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية – دراسة حالة الصومال – مذكرة لنيل شهادة المستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2017 -2018 ، ص 23 .

فاقتصرت على اتحاد الدولة المستقلة وتم الموافقة على عقد قمة استثنائية بمدينة سرت الليبية في سبتمبر من 6 إلى 9 سبتمبر 1999[1] لمناقشة سبل وأدوات تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية لمواكبة التطورات السياسية، الاقتصادية العالمية و إعداد القارة بما يضمن لها الحفاظ على قدراتها الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية في إطار العولمة.[2]

- **قمة سرت الاستثنائية:** انعقدت القمة الاستثنائية في سرت فعلا ، بعد شهرين أي في الفترة من 6-9 سبتمبر 1999 ، وصدر عنها ما يعرف بإعلان سرت 1999/09/09، الذي نص لأول مرة على إنشاء الاتحاد الإفريقي،وهدفت إلى مناقشة كيفية توحيد القارة من خلال مجموعة من الإجراءات و الإضافات لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية .

انطلاقا مما تقدم فإن " إعلان سرت " تضمن قرارات و توصيات أهمها:

- تأسيس الاتحاد الإفريقي الذي يستمد نظامه الأساسي من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.
- إتمام الأهداف النهائية لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.[3]
- تعزيز و تقوية المجموعات الاقتصادية الإقليمية كدعامة لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية والاتحاد الإفريقي المرتقب[4].
- التعجيل بتنفيذ المعاهدة المنشئة بالجماعة الاقتصادية الإفريقية بتحديد فترات محددة لها.
- تسريع تنفيذ أحكام معاهدة أبوجا ، لإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية ، البنك المركزي الإفريقي الاتحاد النقدي الإفريقي ، محكمة العدل الإفريقية و البرلمان الإفريقي ، على أن يتم إنشاء البرلمان بحلول عام 2000.
- منح الرئيس الجزائري سابقا الراحل " عبد العزيز بوتفليقة ورئيس جنوب إفريقيا ثابومبيكي تفويضا للتفاوض من اجل إلغاء المديونية الإفريقية .
- على استكمال عملية التصديق على نظام الاتحاد بحلول سبتمبر سنة 2000 حتى يتم اعتماده رسميا في سرت 2001 في قمة غير عادية.
- عقد مؤتمر وزاري أفريقي حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون.

---

[1] أبو العطا رياض صالح ، المنظمات الدولية ، الأردن ، إثراء للنشر و التوزيع ، 2010 ،ص 449 .

[2] عادل عبد الرزاق ، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية و الاتحاد الإفريقي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2007 ، ص 49 .

[3] محمود أبو العنين ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ، 2001-2002 ، القاهرة ، مركز البحوث الإفريقية ، 2003 ، ص 49.

[4] مهند النداوي ، الاتحاد الإفريقي و تسوية المنازعات " دراسة حالة الصومال " ، القاهرة ، العربي للنشر و التوزيع ، 2015 ، ص ص 15-16.

و لتنفيذ هذه المقررات تم إعداد وثيقتي الاتحاد الإفريقي و البرلمان الإفريقي وعرضتا على خبراء الدول في الاجتماع المنعقد بأديس أبابا لمدة 04 في ابريل 2000.

- تنفيذ لمقررات سيرت الاستثنائية قامت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية بإعداد مشروع القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ، إلى جانب بروتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا الذي تمت دراسته في عدة اجتماعات [1].

- **اتفاقية لومي 2000** :

انعقد المؤتمر السادس و الثلاثين لرؤساء الدول و الحكومات الإفريقية بمدينة "لومي" من 10 -12 جويلية 2000 حول مشروع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقي و برلمان عموم إفريقيا ، اثر اجتماعات الخبراء لمناقشة الوثائق المقدمة لهم من قبل مجلس الوزراء و الدول الأعضاء و ثم عرض النظام الأساسي لتوقيع و تصديق الدول الأعضاء حسب إجراءاتها الدستورية ، وفي هذه الفترة ادخل الوفد المصري تعديلات على مشروع القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي تمثلت في:

- تعديل المادة الخامسة و العشرون من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي من خلال إضافة اللغة العربية لكي تصير ضمن اللغات التي يعمل بها الاتحاد الإفريقي.
- تم إقرار القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الذي يتألف من ثلاثة و ثلاثون مادة و ديباجة و تم تناول أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي و الأجهزة و مقره و اللغات التي يعمل بها ، و تم اعتماده كقانون رسميا في جوان 2000 ووقعته 27 دولة افريقية هي : " الجزائر ، البينين ، بوركينافاسو بوروندي ، إفريقيا الوسطى ، الرأس الأخضر ، تشاد ، جيبوتي ، غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، الجابون غامبيا ، غانا ، غينيا بيساو ، ليبيا ، ليستو ، ليبيريا ،مدغشقر ،مالي مالاوي النيجر ، الجمهورية العربية الصحراوية ، السنغال ، سيراليون ، السودان ، توغو ، زمبيا [2]".

وبتاريخ 26 ابريل 2001 قامت نيجيريا بإيداع تصديها بأغلبية الدول الأعضاء و هو ما جعل الأمين العام للمنظمة يعلن رسميا في بيان صحفي انه تم استكمال الإجراءات القانونية لسريان النظام الأساسي و ابلغ بذلك الدول الأعضاء بدخوله حيز النفاذ ، وبذلك تم الإعلان عن قيام الاتحاد الإفريقي كوريث عن منظمة الوحدة الإفريقية .

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي ، النظم و المنظمات الإقليمية و الدولية ، " الواقع ... مبادرات و مقترحات التطوير و التفعيل " ، القاهرة ، دار الفكر الع ربي ،2007 ،ص 231.

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، نفس المرجع، ص 231 .

- **قمة لوساكا 2001** :

انعقد المؤتمر السابع و الثلاثين في لوساكا بزامبيا من 9-11 جويلية 2001 ، حيث تم الإعلان فيه عن قيام الاتحاد الإفريقي بعد 39 سنة من عمر منظمة الوحدة الإفريقية [1] .و بدأت فترة انتقالية من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي مدة لا تقل عن عام طبقا للقانون ،كان من المقرر أن يتم خلالها تمكين منظمة الوحدة الإفريقية للجماعة الاقتصادية الإفريقية من تحويل أصولها و خصومها إلى الاتحاد فضلا عن بناء مؤسسات الاتحاد الجديد ، و عموما فان مؤتمر الاتحاد هو الجهة التي تقرر الفترة الانتقالية[2].

وانتهت هذه الدورة باتخاذ مجموعة من القرارات الهامة في تاريخ المنظمة ، و من ثمة الاتحاد الإفريقي:

- دمج الجهاز المركزي لآلية منع و إدارة و تسوية النزاعات الإفريقية ، و تكليف الأمين العام للمنظمة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقيام بهذا الدمج .
- نقل ارث منظمة الوحدة الإفريقية بأصوله و خصومه إلى الاتحاد الإفريقي (شعارها، علمها تشييدها...)
- مطالبة الدول الأعضاء في الاتحاد إلى الإسراع بالتوقيع و التصديق على بروتوكول البرلمان الإفريقي وكانت قمة لوساكا آخر قمة افريقية لمنظمة الوحدة الإفريقية ، لتشكل إفريقيا اكبر اتحاد وكتلته فضاء في العالم أن هذا الحدث يعطينا الثقة بالنفس ويعطي الآخرين الذين لم يحترموا حقوقنا درسا تاريخيا مفاده انه قد جاء دور الجنس الأسود لتشكيل خريطة العالم من جديد بدلا من أن يدار كل شيء على حساب القارة السوداء و تبيين للعالم أن إرادة الشعوب قادرة على صياغة الحياة و رسم خريطة من جديد .

- **قمة دربان 2002** :

انعقدت القمة الأولى للاتحاد الإفريقي في مدينة دربان بجنوب إفريقيا في 9-11 جويلية 2002 وفيها تم الإعلان الرسمي عن الاتحاد الإفريقي ، و تم ذلك بحضور 50 رئيس دولة و حكومة ، ترأس الاجتماع تامبومبيكي ، رئيس جنوب إفريقيا ، بصفته أول رئيس للاتحاد في أول قمة و في مؤتمر القمة هذا، نوقش استكمال أجهزة الاتحاد و التنفيذ الفعلي للقرارات ذات الصلة بالقضايا والمشكلات والصراعات الإفريقية ، اضطلع تامبومبيكي بمهام رئاسة الاتحاد لمدة سنة كاملة ، واعتمد القادة الأفارقة في الجلسة الأولى لمؤتمر دربان النصوص التأسيسية لأربعة أجهزة أساسية في الاتحاد الإفريقي معلنين انطلاق الاتحاد عمليا، وقد اختتم القادة الأفارقة باطمئنانهم إلى نتائج اجتماعاتهم التي وصفوها أنها الحديث الأهم

[1] مهند النداوي ، المرجع السابق ، ص 19 .

[2] محمود أبو العنين ، المرجع السابق ، ص 60 .

في تاريخ القارة المعاصر وقرروا إنشاء مجلس امن إفريقي ، وقوة تدخل سريع لفض النزاعات المسلحة ، ولم يتسن لمؤتمر دربان تناول العديد من القضايا والمشكلات منها الايدز– المجاعة.

كما نوقشت العديد من القضايا المهمة الخاصة بآليات و قرارات الاتحاد الإفريقي و إنشاء مجلس السلم والأمن، وبدأت الأمانة العامة للاتحاد الإفريقي بإعداد الهياكل اللازمة للاتحاد الإفريقي خلال فترة انتقالية مدتها 6 أشهر من تاريخ إعلان الاتحاد ،ونجد أن مؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية سواء العادية أو الاستثنائية ساهمت بدور فعال في تأسيس الاتحاد الإفريقي ، ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية بعد مرور 39 عاما على إنشائها[1] .

الفرع الثاني: العضوية في الاتحاد الإفريقي و قوته في الاندماج القاري

نشا الاتحاد الإفريقي كوسيلة وأداة للتعاون و التضامن الدوليين من خلال السياسات المشتركة في مجال السلم والأمن والتنمية في إفريقيا، فهو يعني الدول الإفريقية التي اتحدت في إطار هذا التنظيم للنهوض مما تعانيه من فقر و تبعية استعمارية، وحماية حقوقها في مختلف جهات العالم، وبدأت الانضمام إليه الواحدة تلوى الأخرى، ففي البداية وافقت 32 دولة افريقية حققت الاستقلال في ذلك الوقت لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية و انضم 21 عضو لتصل تدريجيا 53 دولة منذ نشأته 2002 .

أولا : العضوية في الاتحاد الإفريقي

تقتصر عضوية الاتحاد الإفريقي على الدول الإفريقية ، و على أية دولة ترغب أن تكون عضوا فيه أن تخطر رئيس اللجنة برغبتها في الانضمام إلى الاتحاد ، و يتولى رئيس اللجنة إحالة هذا الإخطار على الدول الأعضاء في الاتحاد، وأن قبول العضو الجديد يتطلب موافقة الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء والاتحاد الإفريقي لا يتعامل مع الحكومات التي تأتي بطريقة غير دستورية و تعتبر عضوية الدولة المعنية معلقة طبقا للقانون التأسيسي للاتحاد[2].

ويجيز القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي انسحاب أية دولة عضو بعد مرور سنة من تاريخ تقديمها الإخطار الكتابي إلى رئيس اللجنة ، الذي يتولى إشعار بقية الأعضاء بذلك[3]. و نجد كاستثناء المملكة المغربية التي عارضت عضوية الصحراء الغربية باعتبار أراضيها جزء من المغرب ، إذ المغرب يستفيد من الخدمات المتاحة لجميع أعضاء الاتحاد الإفريقي، من المؤسسات التابعة له وبناء عليه يضم الاتحاد الإفريقي 53 دولة وهناك ثلاث دول أعضاء موقوفة هي: غينيا (علقت

---

[1] الداوي مهند ، المرجع السابق ، ص 20 .

[2] المادة 30 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي المعتمد من قبل الدورة العادية 36 لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات ، لوهي ، 11 يوليو 2000 ، ص 19.

[3] المادة 31، نفس المرجع ، ص 19 .

عضويتها بعد انقلاب 2008)،مدغشقر (علقت بعد الأزمة السياسية فيها) ، اريتريا (علقت عضويتها بعد اتهامها بمساعدة الإسلاميين في الصومال) ودعا الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة مجلس الأمن لمعاقبتها .و عليه القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي يوضح هذه الدول كالتالي[1]:

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
2 - جمهورية انجولا
3 - جمهورية بنين
4 - جمهورية بوتسوانا
5 - بوركينافاسو
6 - جمهورية بوروندي
7 - جمهورية الكاميرون
8 - جمهورية الرأس الأخضر
9 - جمهورية إفريقيا الوسطى
10 - جمهورية تشاد
11 - جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية
12 - جمهورية الكونغو
13 - جمهورية الكودي فوار
14 - جمهورية الكونغو الديمقراطية
15 - جمهورية جيبوتي
16 - جمهورية مصر العربية
17 - دولة اريتريا
18 - جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية
19 - جمهورية غينيا الاستوائية
20 - جمهورية الغابون
21 - جمهورية غامبيا
22 - جمهورية غانا
23 - جمهورية غينيا

[1] المادة 31 ، المرجع السابق ، ص ص 22 -23.

24 - جمهورية غينيا بيساو
25 - جمهورية كينيا
26 - مملكة ليستو
27 - جمهورية ليبيريا
28 - جمهورية ليبيا
29 - جمهورية مدغشقر
30 - جمهورية ملاوي
31 - جمهورية مالي
32 - جمهورية موريتانيا
33 - جمهورية موريشيوس
34 - جمهورية موزمبيق
35 - جمهورية ناميبيا
36 - جمهورية النيجر
37 - جمهورية نيجيريا الاتحادية
38 - جمهورية رواندا
39 - جمهورية العربية الصحراوية الديمقراطي
40 - جمهورية ساوتومي و برينسيبي
41 - جمهورية السنغال
42 - جمهورية سيشال
43 - جمهورية سيراليون
44 - جمهورية الصومال
45 - جمهورية جنوب إفريقيا
46 - مملكة سوازيلاند
47 - جمهورية السودان
48 - جمهورية توغو
49 - جمهورية تنزانيا المتحدة
50 - جمهورية أوغندا

51 - الجمهورية التونسية
52 - جمهورية زمبابوي
53 - جمهورية زامبيا

ثانيا : قوة الإتحاد الإفريقي في الاندماج القاري

1 - النصوص الواردة في القانون التأسيسي و في كل المواضيع تأكد كلها بعبارات واضحة على هدف تحقيق الوحدة و الاندماج القاري بشكل اكبر مما عكسه ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية [1]، و قد ورد التأكيد على الوحدة في المقدمة من القانون التأسيسي للاتحاد وكذلك في المادة الثالثة الخاصة بالأهداف التي يطمح إليها ، وتأتي الوحدة على رأس قائمة الأولويات .

2 - الوحدة أو الاندماج المقصود في الاتحاد ليس فقط بين الدول أو الحكومات كما كان الحل في ميثاق المنظمة بل يمتد إلى الشعوب[2] .

3 - الاتحاد يسعى إلى التعجيل بتنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية .

4 - إن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يقدم رؤية جديدة لدور الاتحاد في مجال الصراعات وحفظ و بناء سياسة دفاعية مشتركة[3] .

[1] محمود أبو العنين ، المرجع السابق ، ص 21.
[2] نفس المرجع ، ص 22 .
[3] نفس المرجع ، ص 22 .

المطلب الثاني: أهداف الاتحاد الإفريقي ومبادئه

بالنظر إلى مواد القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي يتضح لنا انه قد وضع في اعتباره المبادئ والأهداف المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وفي المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية [1]، وإذا كانت هذه الأهداف و المبادئ التي يسعى إلي تحقيقها الاتحاد الإفريقي تتسم جدية اكبر من سابقتها [2]، وبصفة عامة هي مختلفة و أكثر شمولية منها فلعل هذا يرجع إلى الظروف الدولية والداخلية لنشأة كل منهما، وسنتناول هذه الأهداف و المبادئ كالتالي :

الفرع الأول: أهداف الاتحاد الإفريقي

تعد مقاصد الاتحاد الإفريقي بصفة عامة مختلفة ، و أكثر شمولية من مقاصد منظمة الوحدة الإفريقية، فقد أدت المنظمة مهمتها و حان استبدالها بالاتحاد الإفريقي للتعامل مع حاجات القارة السائدة ، فميثاق القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي يتكون من ديباجة و 33 مادة بلورت هذا القانون حيث حددت المادة 03 منه طبيعة الأهداف التي يسعى الاتحاد الوصول إليها ،هذه الأهداف كلها ترمي إلى النهوض بالقارة الإفريقية و الحفاظ على استقلالها و استقرارها و يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع ، سوف نقوم بشرحها إجمالا كالتالي [3] :

1 - **إشاعة قدر اكبر من الوحدة و التضامن بين دول القارة ، و بين الشعوب الإفريقية :**

هذا الهدف رئيسي في الاتحاد الإفريقي ، وهو كذلك الهدف الذي ظلت القارة الإفريقية تناضل من اجل تحقيقه، حتى قبل استقلال الدول الإفريقية إبان مؤتمرات الجامعة الأفريقية و مؤتمرات الشعوب الإفريقية . وذلك بتجاوز الخلافات الناجمة عن تباين الأنظمة السياسية و الثقافية و الاجتماعية التي تميز الدول الإفريقية ، فإذا أراد قادة الاتحاد الإفريقي تحقيق وحدة و تضامن اكبر فيما بينها فعليهم إتباع المنهج الوظيفي ، وذلك بدراسة أسباب عدم قيام الوحدة و توضيح سبل إذابة هذه العوائق و التغلب عليها بوضع المنهج الذي يجب على الاتحاد الإفريقي إتباعه لكي تتحقق هذه الوحدة [4].

---

[1] راني حسين خفاجة ، الاتحاد الإفريقي خطوة جديدة في سيرة القارة السياسية الدولية ، العدد 150 ، أكتوبر 2002 ، ص 147 .

[2] سيد إبراهيم الدسوقي ، الاستخلاف بين المنظمات الدولية ، دراسة تطبيقية على استخلاف الاتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الإفريقية على ضوء التنظيم الدولي ،دار النهضة العربية ، القاهرة، 2005 ،ص 62 .

[3] لبشير علي الكويت، مسيرة الوحدة الإفريقية في الاتحاد الإفريقي، بحوث مؤتمر الاتحاد الإفريقي، المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي ، 2005ص54.

[4] سيد إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق، ص 56 .

2 - **ترسيخ القيـــم الديمقراطيـــة و المشاركـــة الشعبيـــــة** : يسعى الاتحاد الإفريقي إلى ترسيخ قيم الديمقراطية و حقوق الشعوب والمشاركة الشعبية في الحكم الذي يحترم حقوق المواطن داخل الدول الإفريقية،حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية و النمو الاقتصادي [1] ، وهذا يتطلب تحقيق المساواة بين أفراد الدول الإفريقية للتمكن من المطالبة بجميع حقوقهم المدنية و السياسية المعلن بموجب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان .

3 - **ترسيـــخ وحمـــاية حقوق الإنســـــان وحقوق الشعـوب بمـا يتوافق مع الوثيقـــة الإفريقيـــة لحقـوق الإنسان والشعوب و غيرها من المواثيق القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان :** لقد تزايد اهتمام المنظمات الدولية والمواثيق الدولية بحقوق الإنسان خاصة بعد تأثير نتائج الحرب العالمية الثانية و إفريقيا لم تكن بعيدة عن ذلك فمنظمة الوحدة الإفريقية اعتمدت الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب وأصبح الميثاق يشكل الوثيقة المركزية الخاصة بحقوق الإنسان لمنظمة الوحدة الإفريقية ، ثم اعتمدها الاتحاد الإفريقي نظرا لأهمية أهدافها في حماية حقوق الإنسان .

4 - **العمل علـــى ترسيـــخ التنميـــة المستدامـــة علـى مختلف المستويـــات الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة والثقافية**[2] : حاول الاتحاد الإفريقي الوصول بالقارة الإفريقية إلى تحقيق اكبر قدر من التكامل و الاندماج في مختف المجالات ، حيث يسعى إلى تعزيز التنمية المستدامة في مختلف المستويات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية إضافة إلى التكامل الاقتصاد الإفريقي ، و هذا من أهم خصائص النظام العالمي الجديد الذي يسعى إلى تكوين تكتلات اقتصادية عملاقة ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي ليحل محله الإقليم الاقتصادي في مجموعة للحصول على اكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية[3].

5 - **الدفـــــاع عن سيـــــادة الدول الأعضـــاء ووحدة أراضيهـــا و استقلالهـــا** : نص على هذا الهدف ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية و قد أكده الاتحاد الإفريقي نظرا لتقديس كل دولة لسيادتها و استقلالها جراء ما تعرضت له من استبداد و قهر الاستعمار ، ومن خلال هذا الهدف نجد أن الاتحاد الإفريقي يسعى إلى الحفاظ على وحدة الأراضي الإفريقية و محاولته الاستفادة من تجارب الحروب الماضية التي تعرض لها خاصة الحروب الأهلية .ورغم هذا نجد أن الدول الإفريقية خلال الألفية الجديدة تعاني العديد من المشاكل العرقية التي تهدد سلامة ووحدة أراضيها مثل مشكلة السودان

---

[1] ناجي عبد النور،الاتحاد الإفريقي و تحقيق الحكم الرشيد ،مبادرة النيباد ، مجلة العلوم القانونية ، معهد العلوم القانونية و الإدارية ،جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 11،جوان 2007 ،ص 178 .

[2] عادل عبد الرزاق ، المرجع السابق ،ص 61 .

[3] سيد إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص 81 .

بين الشمال و الجنوب إلى جانب مشكلة دارفور ومشكلة إقليم كازامانس في السنغال و غيرها . لهذا الاتحاد الإفريقي ترك الحرية للمؤتمر في إنشاء أي لجنة يراها ضرورية أو إعادة تشكيل اللجان القائمة مما يمكن القول انه قد نص ضمنيا على إمكانية إبقاء هذه اللجنة أو ضم عملها إلى لجان جديدة[1] .

6 - **التعجيل بتكامل القارة السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي** : يعتبر هذا الهدف رئيسي في الاتحاد الإفريقي ، ويقصد به تحقيق التكامل في جميع المجالات ، حتى يظهر في مقدوره دوليا ككيان متماسك و قوي في عالم عرف تزايد أهمية الأدوار التي تقوم بها المنظمات الدولية والإقليمية،كما أن نجاح الدول الإفريقية في تحقيق هذا التكامل سيمكنها من الوقوف في وجه الأطماع الأجنبية خاصة الدول القوية كالولايات المتحدة الأمريكية و هو أمر يتطلب من رؤساء الدول الإفريقية إزالة خلافات بينهم لأنه لا يمكن أن تكون هناك وحدة افريقية إلا إذا تم القضاء على كل العوائق التي تقف في وجه استكمال هذه الوحدة[2].حتى يظهر ككيان يكون في مقدوره الظهور في الساحة الدولية .

7 - **تشجيع التعاون الدولي مع مراعاة ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** : هذا الهدف يدعو إلى تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية و الإنسانية إلى جانب تعزيز احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للناس جميعا و التشجيع على ذلك دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال و النساء مع مراعاة تلك الحقوق و الحريات فعلا[3] .

ونجد هذا الهدف يتشابه مع مقصد الأمم المتحدة في هذا المجال ،كذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يشير في المادة الثانية من ميثاق الإعلان إلى حق الإنسان في التمتع بجميع الحقوق والحريات دون تمييز بسبب العرق أو اللون أوالجنس أو الدين أو الرأي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي.

8 - **تعزيز السلام و الأمن و الاستقرار في القارة**[4]: باعتبار أن هذا المبدأ ضروري على المستوى العالمي إذ تسعى إلى تحقيقه كل القوانين و المنظمات الدولية والإقليمية و الاتحاد الإفريقي هو الأخر لم يغفل عن هذا الهدف في قانونه التأسيسي، إذ نص صراحة على هذا الهدف المنشود خاصة في ظل الأوضاع والحالات الخطيرة التي عاشتها القارة الإفريقية على المستويات الأمنية و انعدام الاستقرار الذي ترجع أسبابه إلى الفقر والتخلف والظروف الاقتصادية السيئة والحرمان، إلى جانب الأنظمة السياسية التي أدت إلى تهميش جزء كبير من السكان، وليس هذا

---

[1] هاشمي حسن ، دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في إفريقيا ، ،رسالة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية ، عنابة ،كلية الحقوق ، 2006، ص 20.

[2] سيد إبراهيم الدسوقي ، نفس المرجع ، ص 64 .

[3] انظر المواد : 3/1 و المادة 155 ج من ميثاق الأمم المتحدة .

[4] رامز محمد عمار ، الوجيز من المنظمات الدولية ، بيروت ، مطبعة باريس تول ، الطبعة 1 ، 2003 ، ص 186 .

فحسب بل أن أكثر الدول الإفريقية تقدما – جنوب إفريقيا مثلا – مازالت تعاني من أثار التمييز العنصري و إن قطعت فيه أشواطا ، أما البقية من الدول الإفريقية إما تعاني من الاستبداد و حكم الأقليات أو العائلات أو الحزب الواحد [1] .

9 - **العمل على تحقيق المزيد من الاندماج الاقتصادي بين دول القارة .**

10 - **تنسيق و موائمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من اجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد** [2]: إن التوصية التي أصدرتها منظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 1980 و التي تشير إلى ضرورة إنشاء مجموعات اقتصادية إقليمية وهذا يطلق عليه في الاتحاد الإفريقي (الجماعة الاقتصادية الإفريقية) التي دعت إلى إنشاءها اتفاقية ابوجا لتعزيز تفاعل الدول الإفريقية في إطار ما سمي ب" الإقليمية الجديدة [3]" وهذا يزيد من تعميق الاندماج الإفريقي والتنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية و الوصول إلى درجة اكبر من الانسياب للعمالة و رأس المال .

11 - **التعجيل بتنمية القارة عن طرق تعزيز البحث في كافة المجالات و خاصة المجال العلمي والتكنولوجي** : لقد أصبح الحديث عن عالم معاصر و متقدم صعب دون الإشارة إلى العلم والتكنولوجيا اللذين أصبح توظيفهما ضروري من اجل التنمية ، إذ نجد أن الاتحاد الإفريقي يهدف إلى تنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في مجالات العلم والتكنولوجيا بهذا معظم الدول الإفريقية تعتمد على الدول المتقدمة في مجال الاستثمار والتكنولوجيا فهي تقوم في صورة مشاريع استثمارية تنفذها الشركات المتعددة الجنسيات لكن نقل التكنولوجيا في حد ذاتها أصبحت تشكل خطرا على القارة الإفريقية حيث أن مشكلة الشركات الصناعية الكبرى التي تنقل التكنولوجيا إلى دول الاتحاد تزيد من تبعيتها و تفقدها استقلالها بشان تطوير التكنولوجيا المعاصرة في ظل المنافسة العالمية التكنولوجية و لهذا الاتحاد الإفريقي ركز على تعزيز البحث العلمي والتكنولوجي بالاعتماد على الكفاءات المحلية . وهو يعتبر أن التكنولوجيا ثمرة عملية تطورية تاريخية تحمل حضارة مجتمع في كيانه الاجتماعي ، الاقتصادي و الثقافي .

---

[1] سيد إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص 74 .

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، المرجع السابق ، ص 243

[3] خالد حنفي علي، الإقليمية الجديدة في إفريقيا،أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل و الصحراء و لسادك ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 144، ابريل 2001،ص ص 185-191.

12 - **العمل مع الشركاء الدوليين ذو الصلـــة للقضاء على الأوبئـــة التي يمكن الوقايـــة منهـــــا :**

مازال القارة الإفريقية تعاني من مشكلة الأمراض و الأوبئة المتنقلة و غير المتنقلة بالإضافة الإصابات الناجمة عن العنف ، و نظرا لضعف إمكانيات القارة فهي تجد صعوبة في التحكم في عبء هذه الأمراض وعدم القدرة على مواجهة هذه التحديات الصحية إضافة إلى النقص الحاد في العقاقير واعتماد معظم دول أعضاء الاتحاد الإفريقي على استيراد المنتجات الصيدلانية نجد أن قطاع الصحة يعاني نقصا كبيرا في اليد العاملة بسبب ضعف قدرات مؤسسات التدريب كانعدام وسائل التدريب و قلة المعلمين في مجال الصحة ، فكان لابد على الاتحاد الإفريقي التعامل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة خاصة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، وفي هذا السياق نذكر إعلان الألفية للأمم المتحدة سبتمبر 2000 بعنوان " الأهداف الإنمائية للألفية " وخصت ثلاثة منها مجال الصحة كخفض ثلثي وفيات الأطفال ممن هم دون سن الخامسة مع خفض وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع إلا جانب خفض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز ومرض الملا ريا) .

إن هذه الأهداف نجدها تقريبا تتضمن تحولا كبيرا بمقارنتها بأهداف منظمة الوحدة الإفريقية فضلا على أن قد استجابت لتطلعات الشعوب الإفريقية، كل هذه الأهداف وغيرها تنص على تحقيق الوحدة والتضامن بين البلدان والشعوب الإفريقية و ترمي إلى تحقيق الأمن والسلم الإفريقي والدولي.

الفرع الثاني: مبادئ الاتحاد الإفريقي

أشارت المادة الرابعة من وثيقة الاتحاد الإفريقي إلى المبادئ التالية لتحقيق أهدافها[1] :

1 - **مبـدأ المســـاواة و الترابـــط بين الدول و أعضـــــاء الاتحـــاد** : حيث أن مبـــادئ المســـاواة والترابـط تخدم في معظمها السلم و الأمن الإفريقي، وهو ما يهدف إليه الاتحاد ضمن قانونه التأسيسي. فهذا المبدأ ورد في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من ميثاق المنظمة والفقرة "أ" من المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي قد استبدل كلمة السيادة بكلمة الترابط و هذا يدل على توجه الدول الإفريقية إلى الاندماج أكثر والتكامل فيما بينها، كما أن فكرة المساواة التي ذكرت في نفس المبدأ وتعني التكافؤ في الحقوق والالتزامات وأن تتمتع بجميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية وأن يكون لكل منها صوت واحد داخل الأجهزة الرئيسية التابعة للاتحاد الإفريقي بغض النظر عن حجم الدولة ومكانتها .

[1] المادة 4 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ، المرجع السابق .

2 - **احتـــرام الحـــدود القائمـــة عنـد نيل الاستقـــــلال** : اعتمـــاد الاتحـــاد الإفريقـــي لهذا المبـــدأ يرجـــع إلى موقف بعض الدول الإفريقية في مؤتمر " أديس أبابا" في ماي 1963 حين عبر عدد من رؤساء الدول الإفريقية في هذا المؤتمر عن عدم الرضا بالأسس و الطرق التي يتم بها تحديد الحدود في القارة الإفريقية وكأنهم اتفقوا على انه لا مناص من الإبقاء عليها كما هي لان إعادة النظر فيها على أي أساس أخر كاللغة والدين أو العرق ليضر باستقرار القارة و أمنها [1] .

3 - **وضع سياســة دفاعيـــة مشتركـــة للقـــارة الإفريقيـــة** : هـو مبـــدأ مستحدث في إطار الاتحـــاد الإفريقي ، وعليه فالدول تحرص على دوام الأمن و الاستقرار ، و عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بان تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها و أن تتخذ على الفور منفردة أو مجتمعة جميع التدابير و تستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء و لإعادة السلم و الأمن إلى نصابهما [2] .

4 - **تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررهـــا الاتحـــاد نفســـه :**

لقد نص ميثاق الاتحاد الإفريقي على هذا المبدأ و قد تم تعديله في وثيقة الاتحاد الإفريقي عما كان عليه في المنظمة حيث استبدلت النزاعات بالخلافات كون الخلافات أوسع مجالا من النزاعات و كذلك يمكن تسوية تلك الخلافات قبل انتقالها إلى مرحلة النزاع ، و من المحتمل أن تكون هناك خلافات إقليمية لا يمكن أن تصبح نزاعا إقليميا .

تظهر أهمية التسوية لهذه الخلافات عند استعمالها في الوقت المناسب مما يجعل معه أهمية بالغة في العلاقات بين الدول الأعضاء إذ يمنع الخلاف من الوصول إلى نزاع و بالتالي حقن الدماء و تجنب العديد من المخلفات والآثار السلبية التي قد تنجم عن نزاع معين[3].

أما التعديل الثاني الذي مس هذا المبدأ يكمن في طرق التسوية ، إذ لم يعد يقتصر على الوسائل السلمية التي حددتها منظمة الوحدة الإفريقية و التي يكمن في التفاوض ، الوساطة ، التوفيق والتحكيم ، أما قانون الاتحاد الإفريقي فقد فسح المجال لوسائل أخرى يراها المؤتمر مناسبة لحل الخلافات الإفريقية[4] .

فالمادة 3 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي تكون التسوية السلمية للخلافات و النزاعات عن طريق: التفاوض أوالوساطة أو التوفيق أو التحكيم ،كما ألزمت المادة 19 من بروتوكول مجلس الأمن الدول الأعضاء بتسوية المنازعات

---

[1] هاشمي حسن ، المرجع السابق ،ص 42 .

[2] هاشمي حسن ، نفس المرجع، ص 48 .

[3] هاشمي حسن ، نفس المرجع ، ص 49 .

[4] مروة نوري جعفر ، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992 ، ص 125 .

التي تنشا بينها بالوسائل السلمية و أن الرجوع إلى القضاء الدولي يعتبر من أساليب فض النزاعات بالطرق السلمية رغم أن هذا المبدأ لن يتحقق ما لم تعمل أجهزة المجلس على احتواء النزاعات و الصراعات[1] .

5 - **حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمـن** : وهذا في حالة ارتكاب دولة عضو جرائم الحرب و الإبادة و الجرائم ضد الإنسانية و هو أمر تفرضه الاتفاقيات الدولية .

6 - **احترام قدسية الحياة البشرية، وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة و الاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية و التخريبية**: ويعتبر الحرص على تحقيق هذا المبدأ في إطار الاتحاد تحقيق للأمن الإفريقي وذلك بالقضاء على كل المحاولات الهادفة إلى الاغتيالات السياسية أو الأعمال الإرهابية التي من شانها أن تزعزع امن دولة افريقية، أما بخصوص إدانة ورفض الإفلات من العقوبة هو أمر تكرسه سيادة القانون .

7 - **احترام الديمقراطية و حقوق الإنسان و سيادة القانون و الحكم الراشد** : وقد كان للتغيرات الدولية خاصة القرارات الأممية فيما يخص حقوق الإنسان و الديمقراطية ومكافحة الفساد دور في تدوين هذا المبدأ في الاتحاد[2]

هذا بالإضافة إلى مبادئ أخرى للاتحاد تتمثل فيمايلي :

1 - منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

2 - مشاركة الشعوب الإفريقية في نشاطات الاتحاد.

3 - تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد[3].

4 - تعزيز المساواة بين الجنسين .

5 - تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازية.

6 - إدانة ورفض التغيرات غير الدستورية للحكومات.[4]

---

[1] محمد الحسيني مصيلحي ، منظمة الوحدة الإفريقية من الناحيتين النظرية و التطبيقية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1976 ، ص 112.

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، المرجع السابق ، ص 243 .

[3] هاشمي حسن ، المرجع السابق ، ص 70 .

[4] ايمان احمد علام ، برنامج الدراسات القانونية و التنظيم الدولي ، مصر ، جامعة بنها ، كلية الحقوق ، مركز التعليم المفتوح ، 2011-2012 ، ص 188 .

المبحث الثاني: تشكيلة الاتحاد الإفريقي

يحتاج الاتحاد الإفريقي إلى إنشاء هياكل و مؤسسات لدعم عملية التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، إذ لم يكن لمنظمة الوحدة الإفريقية سوى أربعة أجهزة رئيسية والقانون التأسيسي للاتحاد نص على أجهزة تابعة له، و أي أجهزة أخرى يمكن أن يقرر مجلس الاتحاد إقامتها،كما أن قوة الاتحاد تتمثل في فعالية أجهزته و انجازاته كذلك في اجتماعاته و القمم التي يعقدها لذلك سنحاول في هذا المبحث تفصيل نوعا ما أجهزة الاتحاد الإفريقي كمطلب أول ثم التطرق إلى فعالية نشاطاته في مطلب ثاني.

المطلب الأول: أجهزة الاتحاد الإفريقي.

نص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في الفقرة الأولى من المادة الخامسة على أجهزة و آليات الاتحاد على النحو التالي[1] :

1 - مؤتمر الاتحاد.
2 - المجلس التنفيذي.
3 - المفوضية العليا.
4 - برلمان عموم إفريقيا.
5 - محكمة العدل التابعة للاتحاد الإفريقي.
6 - المؤسسات المالية.
7 - اللجنة الفنية المتخصصة.
8 - لجنة الممثلين الدائمين.
9 - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي.

[1] المادة 5 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ، المرجع السابق .

وسنتناول هذه الأجهزة في فرعين كالتالي:

الفرع الأول: الأجهزة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولا: الأجهزة الإدارية

1 - **مؤتمر الاتحاد**: وهو الجهاز الأعلى للاتحاد، يتكون من رؤساء الدول و الحكومات الأعضاء بالاتحاد أو من ممثليهم المعتمدين ، و يجتمع المؤتمر مرة على الأقل في السنة في جلسة عادية كما يمكن أن يعقد جلسة استثنائية بناء على طلب دولة من الدول الأعضاء وموافقة ثلثي الدول الأعضاء، يترأس جلسات المؤتمر لمدة سنة احد رؤساء الدول أوالحكومات بعد انتخابات تسبقها مشاورات بين الدول الأعضاء ، فيتخذ المؤتمر قراراته بالتوافق وإذا تعذر ذلك فأغلبية الثلثين للدول الأعضاء والنصاب القانوني للجلسات هو ثلثي الدول الأعضاء[1].

ومن صلاحيات المؤتمر حسب ما ذكرته المادة 09 من النظام التأسيسي للاتحاد على النحو التالي :

- تحديد السياسات المشتركة للاتحاد.
- استلام و بحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للاتحاد دون اتخاذ القرارات بشأنها.
- يحث طلبات العضوية.
- إنشاء أي جهاز للاتحاد.
- مراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد و ضمان الالتزام بها من قبل جميع الدول الأعضاء.
- اعتماد ميزانية الاتحاد.
- إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلام.
- تعيين قضاة محكمة العدل و إنهاء مهامهم.
- تعيين رئيس اللجنة أو نائبه أو نوابه و أعضاء اللجنة و تحديد مهامهم و مدة ولايتهم.[2]
- كما يجوز للمؤتمر أن يفوض سلطاته و مهامه لأي جهاز في أجهزة الاتحاد (حسب الفقرة 02 من المادة 09 من النظام الأساسي للاتحاد).

2 - **المجلس التنفيذي** : الذي يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء ، أو وزراء آخرين ويجتمع مرتين في العام أو بناء على طلب دولة عضو و موافقة ثلثي الدول الأعضاء هو المخول بالمهام الفنية اليومية من تجارة، وتعليم

[1] صلاح الدين حسن السيسي ،المرجع السابق ، ص 245 .

[2] صلاح الدين حسن السيسي ،المرجع السابق هـ، ص 245 .

وصحة ودفع التعاون في مختلف المجالات بين الدول الأعضاء، وهناك عدد من اللجان الفنية التي تمارس مهامها وتكون مسئولة أمام المجلس التنفيذي، و هي اللجان التي تختص بإعداد المشروعات، والمتابعة ، و هي لجان متنوعة في الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية ، ولجنة للشؤون النقدية والمالية، ولجنة للصحة و العمل و الشؤون الاجتماعية وعدد من اللجان الأخرى.

ومن المهام الموكوبة إلى المجلس التنفيذي تامين التنسيق بين الدول الأعضاء و تنسيق السياسات المشتركة للدول الأعضاء في مجالات التجارة الخارجية ، والطاقة والزراعة و النقل و التامين والتربية والثقافة وغيرها من المواضيع المرتبطة بحياة المواطن الإفريقي والتي أشارت إليها المادة 13 من القانون التأسيسي للاتحاد،والمجلس التنفيذي مسئول أمام المؤتمر، وهو يجتمع لدراسة المواضيع المحالة إليه، ويراقب تنفيذ السياسات المقررة من قبل المؤتمر، و يمكن للمجلس التنفيذي أن يحيل جميع الصلاحيات الممنوحة إليه،وبعض منها إلى اللجان الفنية المنصوص عنها في المادة 14 من الدستور الأساسي[1].

و يمكن ذكر المجالات التي يقوم فيها المجلس التنفيذي بمهامه لتنسيق السياسات ذات الاهتمام المشترك للدول و اتخاذ قراراته و تشمل القضايا التالية[2] :

- التجارة الخارجية.
- الطاقة و الصناعة و الموارد المعدنية.
- الغذاء و الزراعة والثورة الحيوانية و إنتاج الماشية والغابات.
- الموارد المائية والري.
- حماية البيئة والعمل الإنساني و الاستجابة للكوارث الطبيعية و الحد منها والنقل والمواصلات.
- التامين.
- التعليم ، الثقافة ن الصحة ، وتنمية الموارد البشرية.
- العلم و التكنولوجيا.
- الجنسية و الإقامة و مسائل الهجرة.
- الضمان الاجتماعي بما في ذلك وضع سياسات رعاية الأم و الطفل، و كذلك السياسات المتعلقة بالمعوقين.
- وضع نظام لمنح الأوسمة و الميداليات و الجوائز الإفريقية.

[1] رامز محمد عمار ، المرجع السابق ، ص ص 188 – 190 .

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، نفس المرجع ، ص 248 .

3 - **المفوضيـــة العليـــا** : حلت هذه المفوضيـة محـل الأمانـــة العامـــة لمنظمة الوحدة الإفريقية ومقرهـا أديس أبابا، والمؤتمر هو الذي ينتخب رئيس المفوضية كما ينتخبون الأمين العام، وتضم المفوضية 10 أشخاص من بينهم رئيس ونائب رئيس و ثمانية مفوضين يساعدهم عدد من المفوضين ، و من اجل حسن سير عمل المفوضية سوف تكلف بتنفيذ برامج وقرارات الاتحاد[1] .

4 - **لجنـــة الممثليـــن الدائميـــن** : تتكون من الممثلين الدائمين لدى الاتحـــاد و كذلك المفوضين من قبل دولهم، وهذه اللجنة مسئولة أمام المجلس التي يمكنها أن تشكل لجان فرعية أو مجموعات عمل عند الاقتضاء[2] ومن مهامها تحضير أعمال المجلس التنفيذي والعمل على تنفيذ التوصيات التي يصدرها.

5 - **اللجنـــة الفنيـــة المتخصصـــة** : نص القـانـون التأسيسي للاتحـاد الإفريقـي علـى إنشـاء عدد من اللجان الفنية المتخصصة وهي لجان ينشئها المؤتمر كلما دعت الضرورة لذلك لكونها مسئولة أمام المجلس التنفيذي وتتكون من الوزراء أو كبار المسئولين المعنيين التي تقع ضمن اختصاصاتهم، وتقوم كل لجنة بإعداد مشروعات و برامج الاتحاد في مجال اختصاصاتها مع التنسيق بين هذه المشروعات ، وإعداد تقارير وتوصيات عامة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة على أجهزة الاتحاد ، تجتمع كل لجنة كلما دعت الضرورة[3] وهذه اللجان هي:

- لجنة الاقتصاد الريفي و المسائل الزراعية.
- لجنة الشؤون النقدية و المالية.
- لجنة التجارة و الجمارك و الهجرة.
- لجنة الصناعة و العلم و التكنولوجيا و الطاقة و الموارد الطبيعية و البيئية
- لجنة النقل و المواصلات و السياحة.
- لجنة الصحة و العمل و الشؤون الاجتماعية.
- لجنة التعليم و الثقافة و الموارد البشرية.[4]

وعن مهامها فهي متعددة ، قد حددتها المادة 15 على النحو التالي:

---

[1] ذهبية بوكسيل ، اغيلاس لرول ، دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات الإفريقية " الاتحاد الإفريقي نموذجا " 2011-2018 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة مستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ،جامعة مولود معمري ، تيزي وزو،ص 63 .

[2] وثيقة القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ، ص 15 .

[3] محمد سعد أبو عامود ، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي ، السياسة الدولية ن العدد 142 ، أكتوبر 2000، ص 46 .

[4] مهند النداوي ، المرجع السابق ، ص 25 .

- إعداد مشاريع و برامج الاتحاد و تقديمها إلى المجلس التنفيذي.
- كفالة رصد و متابعة و تقييم تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد.
- كفالة تنسيق و موائمة مشاريع و برامج الاتحاد.[1]
- تقديم قرارات و توصيات إلى المجلس التنفيذي بشان تنفيذ أحكام هذا القانون.
- القيام بأية مهام أخرى تكلف بها لغرض كفالة تنفيذ أحكام هذا القانون.

ثانيا : الأجهزة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية

1 - **برلمان عموم إفريقيا** :هو الهيئة التشريعية للاتحاد الإفريقي حيث أكدت المادة 17 من النظام الأساسي على إنشاء هذه الهيئة التي تهدف إلى ضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا، ويتم تحديد تشكيل برلمان عموم إفريقيا وسلطاته و مهامه و تنظيمه في بروتوكول خص به .

وقد تم اعتماد إنشاء البرلمان الإفريقي خلال قمة سرت 2001 ، هذه الهيئة لها صيغة استشارية و على الدول الأعضاء تحويلها إلى هيئة تشريعية ، ينتخب أعضاؤها عن طريق الاقتراع العام حسب المدد المعمول بها على مستوى دولهم .

وعن تشكيلة البرلمان خلال الفترة الانتقالية وردت في المادة 4 من البروتوكول حيث أن الدول الأعضاء تمثل في البرلمان بعدد متساو بخمسة أعضاء، وتكون من بينهم على الأقل امرأة واحدة لكن الدول الكبرى رفضت هذا الطرح و تم التوصل إلى حل توفيقي في قمة سرت 5 بان يتم التمثيل المتساوي ب 5 أعضاء خلال فترة انتقالية مدتها 5 سنوات و بعدها يمكن اللجوء إلى تطبيق قادة التمثيل النسبي ،كما تم الاتفاق على أن المؤتمر هو الذي يحدد بداية المادة الأولى للبرلمان في أول دورة له بعد سريان هذا البروتوكول.

و من بين أهداف هذا البرلمان حسب ما حددته المادة 3 من البروتوكول:

- تعزيز مبادئ حقوق الإنسان و الديمقراطية في إفريقيا .
- تشجيع حسن الإدارة و الشفافية و المساءلة في إفريقيا.
- تعريف الشعوب الإفريقية بالأهداف و السياسات التي ترمي إلى تكامل القارة في إطار الاتحاد الإفريقي .
- تحفيز التعاون و التنمية في إفريقيا .
- توطيد التضامن القاري و إحياء الشعوب بالمصير المشترك بين الشعوب الإفريقية .

[1] صلاح الدين حسن السيسي ، المرجع السابق ، ص ص 247 -248 .

أما عن صلاحيات برلمان عموم إفريقيا فقد حددتها المادة 11 من البروتوكول المنشئ للبرلمان على أنها[1] :

- بحث و مناقشة و إبداء الرأي في المسائل الخاصة باحترام حقوق الإنسان و الديمقراطية وسيادة القانون ومؤسساتها.
- مناقشة ميزانية البرلمان والاتحاد الإفريقي و تقديم التوصيات حولهما قبل موافقة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية عليها.
- العمل على مواءمة و تنسيق قوانين الدول الأعضاء.
- تقديم التوصيات التي تساهم في تحقيق أهداف المنظمة و توجيه الانتباه إلى التحديات التي ينبغي مواجهتها في عملية تكامل إفريقيا .
- تعزيز برامج و أهداف الاتحاد الإفريقي في الدوائر الانتخابية للدول الأعضاء .
- تعزيز تنسيق و مواءمة سياسات و إجراءات برامج و أنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمحافل البرلمانية لإفريقيا.
- يعمل على تنسيق قوانين الدول و ملائمتها وتعزيز برامج و أهداف الاتحاد في الدوائر الانتخابية للدول الأعضاء .
- إصدار التوصيات التي تستهدف المساهمة في تحقيق أهداف الاتحاد و لفت انتباه إلى التحديات واستراتيجيات القيام بأي مهام أخرى يراها مناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة .

2 - **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي** : هو هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد، ويحدد المؤتمر مهام المجلس وصلاحياته وتشكيله وتنظيمه[2].تهدف هذه الهيئة إلى إعطاء منظمات المجتمع المدني من مجموعة واسعة من القطاعات ومنها مجموعات العمل والأعمال و المهنيين ومقدمي الخدمات ومراكز الفكر السياسي، من داخل إفريقيا والشتات الإفريقي.

فهو يعتبر هيئة استشارية تتكون من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، وهو لا يعدو أن يكون تابعا للمؤتمر حيث أن هذا الأخير هو الذي يحدد مهامه وصلاحياته، طريقة تشكيله ونظم العمل فيه [3] . وقد انطلق هذا المجلس في شهر مارس 2005 باديس بابا ، أين تم انتخاب جمعيته العامة المؤقتة التي تدوم ولايتها سنتين ، على أن تكون سنة 2007 سنة إجراء انتخابات ديمقراطية لتعيين ممثلي التنظيمات التي تأجلت إلى غاية ديسمبر

---

[1] محمد عاشور مهدي ، برلمان عموم إفريقيا و مستقبل الاتحاد الإفريقي : تحديات قائمة و ضمانات لازمة في الاتحاد الإفريقي ، بحوث مؤتمر الاتحاد الإفريقي ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، بنغازي ، 2005 ، ص ص 161-162.

[2] انظر مواد بروتوكول المعاهدة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الإفريقية المتعلقة بالبرلمان الإفريقي ، المادة 17.

[3] احمد الرشيدي ، الاتحاد الإفريقي : دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية ، مجلة دراسات ، العدد 10 ، السنة الثالثة ، خريف 2002 ، ص 174 .

2007 ، ويحدد المؤتمر العقوبات المناسبة التي تفرض على أية دولة عضو تتخلف عن سداد مساهمتها في ميزانية الاتحاد أو لا تلزم بقرارات وسياسات الاتحاد ، وقانون الاتحاد يكون مفتوحا للتوقيع وللتصديق عليه من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية والانضمام إليه طبقا للإجراءات الدستورية المتبعة في كل دولة .

3 - **الشراكـــة الجديـــدة من اجـل التنميـــة في إفريقيـــا** : هي رؤيـة زعمـــاء إفريقيـا و تصميمهـــم الجماعي على وضع بلادهم على طريق التنمية المستدامة التي تعتمد على الذات ، وتدرك رؤية الشراكة الجديدة من اجل تنمية إفريقيا الدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه زيادة الإنتاجية الزراعية التي يدفعها تبني واسع الانتشار للتكنولوجيا المحسنة و الاستثمار المستهدف في الحد من الفقر في إفريقيا.وقد أسست هذه الشراكة في عام 2001 الذي يعتبر برنامجا إفريقيا ، حيث ساهمت كل من الجزائر واتحاد جنوب إفريقيا ونيجيريا والسنغال في بعث هذه الشراكة التي اتخذت من اتحاد جنوب إفريقيا مقرا لها وتحددت مهامها أساسا بدفع و تنمية التعاون بين الدول الإفريقية بينها و بين المجموعات الاقتصادية الأخرى في العالم .

4 - **الجماعـــة الاقتصاديـــة الإفريقيـــة** : تعتبر معاهـدة أبوجـا الموقعـة سنة 1991 الخاصـة بتأسيس الجماعة الاقتصادية الإفريقية إحدى المعاهدات الهامة في تاريخ القارة التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1994 .

وقد كان الهدف من إنشاء هذه الجماعة السعي للتكامل الاقتصادي الإقليمي للدول الإفريقية، خاصة بين الأجهزة القائمة فعلا و التي يذهب البعض إلى القول أنها بلغت 14 تكتلا يختص بعضها بتحرير التجارة والبعض الأخر بإقامة مشروعات مشتركة بغية دفع عجلة التنمية .

فالجماعة الاقتصادية الإفريقية جاءت لتعبر عن الأفاق الواسعة للدول الإفريقية في مجال التكامل الاقتصادي معتمدة في ذلك على المؤسسات القائمة و التي من بينها أساسا اتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا والوحدة المشتركة لشرق و جنوب إفريقيا و جماعة تنمية جنوب إفريقيا والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ...، والجماعة الاقتصادية مطالبة كذلك بالتنسيق بين المؤسسات المالية التي يمكن إنشاؤها مستقبلا .

و حددت معاهدة ابوجا مراحل ستة حتى يمكن تنفيذهـا (1994-2028) :

- مرحلة تدعيم الجماعة الاقتصادية القائمة والسعي لإنشاء أخرى مستقبلا كلما اقتضت الظروف ذلك ومدتها 5 سنوات .
- مرحلة السعي لاستمرار مرور السلع و البضائع و التحكم أكثر في الأسباب الحائلة دون القيام بالتبادلات التجارية مدتها 8 سنوات.

- مرحلة إقامة منطقة تجارية حرة و اتحاد جمركي على مستوى كل جماعة اقتصادية قائمة و مدتها القصوى 10 سنوات.
- مرحلة تنسيق مرور السلع و البضائع بين مختلف الجماعات الاقتصادية القائمة من خلال السعي لتحقيق انسجام بينها ، بغية الوصول إلى إنشاء اتحاد جمركي على مستوى القارة مدتها سنتان.
- مرحلة إقامة سوق افريقية مشتركة مدتها 4 سنوات .
- مرحلة التكامل بين جميع القطاعات و إنشاء مؤسسات مالية و برلمان إفريقي مدتها 5 سنوات والنظام الأساسي للاتحاد الإفريقي تضمن التأكيد على هذه المؤسسات المالية في المادة 19 التي تتكون من:

– مصرف مركزي.

– صندوق النقد الإفريقي

– بنك الاستثمار الإفريقي[1] .

ويجري التأكيد على هذه المؤسسات في بروتوكولات خاصة تحدد نظمها و لوائحها و تعتبر الأدوات الأساسية للجماعة الاقتصادية الإفريقية .

الفرع الثاني: الأجهزة القضائية و الأمنية

أولا: محكمة عدل الاتحاد الإفريقي

محكمة العدل في الاتحاد الإفريقي هي الجهاز القضائي الرئيسي الذي كان من المفروض وجوده في قارة إفريقيا حسب ما نص عليه بروتوكول المحكمة في الاتحاد الإفريقي تحديدا في المادة 2 الفقرة 2 ،الهدف من إنشائها حسب البروتوكول المنشئ لها هو تحقيق أهداف الاتحاد الإفريقي [2] ، إلا انه لم يتم تفعيلها بسبب المنازعات التي جرت داخل أروقة الاتحاد الإفريقي بخصوص من يتولى سلطة الحكم و من يتكلف بالتوقيع على المعاهدات و ما إلى ذلك .

وقد صدر نظام المحكمة في شكل بروتوكول بمدينة موبوتو في إطار الدورة الثانية للاتحاد الإفريقي من قبل المؤتمر بتاريخ: 2003/07/01 الذي يتكون من 60 مادة، ودخلت حيز التنفيذ في 2009/02/11[3] بعد أن صادقت عليه 15 دولة هي : الجزائر ،كوديفوار، مصر، الغابون، ليبيا، ليسوتو، مالي، موزمبيق، موريس النيجر، رواندا، جنوب إفريقيا

---

[1] احمد حجاج ، الاتحاد الإفريقي و منظمة الوحدة الإفريقية ، رؤية مقارنة في الاتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية ، مركز البحوث الإفريقية ، القاهرة، 2001 ، ص96.

[2] تنص ديباجة بروتوكول محكمة العدل للاتحاد الإفريقي على ما يلي : إن الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي اعتبارا للقانون التأسيسي لمحكمة العدل للاتحاد الإفريقي واقتناعها الراسخ أن بلوغ أهداف الاتحاد الإفريقي يتطلب إنشاء محكمة العدل للاتحاد الإفريقي " راجع هذه الديباجة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 39 ، الصادر في 13 جوان 2007

[3] عادل أبو القناطر،ترقية و حماية حقوق المرأة الإفريقية في القانون الدولي الإفريقي بين النظرية و التطبيق،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية،كلية الحقوق،جامعة الجزائر ، 2001 ،ص 151 .

السودان، تنزانيا، تونس، وآخر دولة صادقت عليه هي غامبيا، وذلك بتاريخ . 2009/07/09 .أما الجزائر فصادقت على بروتوكول المحكمة في جوان 2007 .و تتكون من 11 قاض من الدول الأعضاء التي يمكن للمؤتمر إعادة النظر في تشكيلها من حيث العدد .

وهؤلاء القضاة يجب أن تنفرد دولهم بتعيين أو ترشيح قاض واحد فقط ، مع مراعاة قاعدة تمثيل المناطق التي يجب ألا تقل عن قاضيين مع العلم أن إفريقيا مقسمة إلى 5 مناطق و القضاة الذين يرشحون لعضوية المحكمة يجب أن يكونون من الشخصيات ذات الأخلاق و الكفاءات العالية الذين تكون مدة عضويتهم 6 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة اللذين يتمتعون بنظام الحصانات و الامتيازات طبقا للمادة 14 من البروتوكول الذين تتنافى مهامها مع أية مهام أو نشاطات أخرى .

وتتكون المحكمة من غرفتين واحدة للأمور القانونية العامة و الأخرى للبث في معاهدات حقوق الإنسان ضمن هذا للمحكمة دور استشاري و دور قضائي تختص المحكمة بتفسير أحكامها في غرفة استئناف.و عن صلاحيات المحكمة فإنها تختص بتفسير النظام الأساسي للاتحاد، ولكن قبل تشكيلها فان المؤتمر هو الذي يبث في كل ما يندرج من صلاحيات المحكمة عن طريق أغلبية 3/2 من الدول الأعضاء، كما تنظر المحكمة في معاهدات الاتحاد و كل مسالة خاصة بالقانون الدولي، وكل تعهد يمكن أن يبرم مستقبلا، وكل ما يصدر عن أجهزة الاتحاد من قرارات و توصيات و كل الآثار المترتبة عن قطع الالتزامات أو التعهدات، أما مصادر نظر المحكمة فتخص النظام الأساسي للاتحاد، المعاهدات الدولية،العادات الدولية، المبادئ العامة للقانون بينما تعتبر الأحكام القضائية والفقه والتنظيمات والتوصيات وقرارات الاتحاد مصادر احتياطية .

ثانيا: مجلس السلم و الأمن الإفريقي

هو هيئة أمنية استحدثها الاتحاد الإفريقي لصنع القرار وحل المشكلات التي تواجه الدول الإفريقية،من خلال تعزيز الأمن و السلم و الاستقرار في القارة الإفريقية، وحسب الفقرة 1 من المادة 2 من بروتوكول المجلس انه[1] "جهاز دائم لشنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات و إدارتها و تسويتها داخل الاتحاد الإفريقي ،ويعاون المجلس كل من المفوضية ومجمع الحكماء ، و نظام الإنذار القاري المبكر، و قوة افريقية للتدخل السريع ، وصندوق خاص .

و هو جهاز إقليمي لصنع القرار فيما يتعلق بصنع و إدارة النزاعات و حل المشكلات التي تواجه الدول الإفريقية من خلال تعزيز الأمن و السلم و الاستقرار في القارة الإفريقية وصنع السلام وتنسيق الجهود القارية لمنع و حصار الإرهاب

[1] المادة 2 من بروتوكول مجلس السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي .

الدولي و تسوية الصراعات بكافة أشكالها [1] ، وعرفه بروتوكول المجلس انه : "المحقق للأمن الجماعي للشعوب و الباعث للإنذارات المبكرة في الوقت الفعال والمناسب للازمات والصراعات على ارض إفريقيا طبقا لما جاء في المادة 2 الفقرة 1 من بروتوكول المجلس " له أهداف أنشئ من اجلها مجلس السلم و الأمن الإفريقي بينتها المادة 3 من بروتوكول المجلس ونجد أنها انطوت على أهم المواضيع ذات الصلة بصراعات السلم و الأمن و الاستقرار في القارة الإفريقية برؤيا أعمق من ذي قبل .

دخل المجلس حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003 ، و في 25 ماي 2004 دشن بعد أن وقعت عليه 48 دولة افريقية، حيث صادق عليه 37 دولة منها 4 دول عربية هي: الجزائر، جزر القمر، ليبيا، السودان [2]،وقد منحت المادة 7 من البروتوكول العديد من السلطات التي يتمتع بها المجلس ويباشر بالتعاون مع رئيس المفوضية و هي: ترقب الخلافات والصراعات و منعها فضلا عن السياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية، والقيام بمهام صنع السلم و بنائه لتسوية الصراعات حيثما تحدث،إضافة إلى التوصية للمؤتمر بالتدخل نيابة عن الاتحاد في أية دولة عضو في ظروف خطيرة وفقا للفقرتين (ح ، ي) من المادة 4 في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ،كما له السلطة في فرض العقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومة في أية دولة عضو في الاتحاد ،كذلك تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشان منع الإرهاب و مكافحته، و الاتفاقيات و المواثيق الدولية والقارية والإقليمية ذات الصلة الأخرى .

ويساند المجلس في عمل الأجهزة و الآليات التالية :

1 - هيئـــــة الحكمـاء و مهمتهـا أنهـا تسـاعد مجلس السلـم و الأمـن و تقديـم النصح و اتخاذ الإجراءات الأتي تراها ملائمة لدعم الجهود التي يبذلها المجلس (المادة 11 من بروتوكول الخاص بإنشاء المجلس).[3]

2 - نظام قاري الإنذار المبكر حسب المادة 12 من بروتوكول المجلس .

3 - القوة الإفريقية الجاهزة التي تقوم استنادا إلى المادة 4 من القانون التأسيسي و المادة 13 من البرتوكول المنشئ لمجلس السلم و الأمن .

---

[1] بدر حسن الشافعي ، تسوية الصراعات في إفريقيا " نموذجا الايكواس " ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، مصر ، 2009 ، ص ص 41 -48 .

[2] ريم محمد موسي ، دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في تسوية النزاعات (السودان نموذجا) قسم العلوم السياسية ، جامعة بحري ، السودان ، مقال على موقع المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ، تاريخ الاطلاع : 15 /04 /2016 .

[3] محمود أبو العنين ، المرجع السابق ، ص 37.

4 - الصندوق الخاص (صندوق السلام) وفقا للمادة 21 من الدستور المنشئ لمجلس السلم الخاص بتمويل عمليات مجلس السلم للحفاظ على الأمن و السلم .

المطلب الثاني : فعاليات الاتحاد الإفريقي

سعى الاتحاد الإفريقي في الآونة الأخيرة على ضرورة اهتمامه بالسلم و الأمن الإفريقي عن طريق عقد مؤتمرات ولقاءات ، لصنع قرارات و اتخاذها وفقا لما نص عليه القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي في مجالا لإحلا ل السلم و خلق جو الاستقرار في جميع أنحاء القارة الإفريقية ،ارتبط هذا بفاعلية أجهزته ومدى كفاءتها في التعامل مع القانون الدولي الجديد ومواجهة تحديات العالم المعاصر للتعايش مع القضايا التي فرضها عليه. وسنتناول في هذا المطلب ابرز نشاطات الاتحاد الإفريقي في الفترة من 2002 إلى غاية 2012 .

الفرع الأول: فعاليات الاتحاد الإفريقي في الفترة من 2002 إلى 2006

أولا : نشاطات الاتحاد الإفريقي 2002

1 – قمة الاتحاد الإفريقي العادية الأولى 2002

عقد أول اجتماع للاتحاد الإفريقي بمدينة دربان جنوب إفريقيا في 2002/07/09 ، برئاسة "تامبومبيكي " رئيس جمهورية جنوب إفريقيا ، بصفته أول رئيس للاتحاد في أول قمة و أول مؤتمر .بحضور 50 رئيس دولة وحكومة وتم مناقشة استكمال أجهزة الاتحاد الإفريقي، وتنفيذ القرارات ذات الصلة بالقضايا والمشكلات والصراعات الإفريقية واختتم القادة الأفارقة الاجتماع باطمئنانهم إلى نتائج اجتماعاتهم وقرروا إنشاء مجلس امن إفريقي، وقوة تدخل سريع لفض النزاعات المسلحة، ولم يتسنى للمؤتمر تناول العديد من القضايا كالايدز والمجاعة[1] .

ثانيا : نشاطات الاتحاد الأفريقي 2003

1 – قمة الاتحاد الإفريقي الاستثنائية الأولى (فيفري 2003)

عقد الاتحاد الإفريقي مؤتمره الاستثنائي الأول في المقر الرئيسي للاتحاد في عاصمة إثيوبيا أديس أبابا في 2003/02/03 حضره 34 من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية واستأثرت باهتمام المؤتمرين مسائل إدارية مثل سلطات رئيس الاتحاد، وناقشوا كذلك الصراعات في القارة ولا سيما تلك الدائرة في ساحل العاج و بوروند ي و جمهورية إفريقيا الوسطى ، وحث رئيس الاتحاد في عامه الأول الدول الأعضاء على التصديق على بروتوكول تأسيس مجلس السلم و الأمن الإفريقي، و أشار

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء على الموقع : www.moqatel.com/openshare/indexf.htmi

إلى انه يمكن هذا المجلس منح الاتحاد القدرة على التدخل في الصراعات الداخلية في القارة ، لقد بدأت القمة أعمالها بتعديل ميثاق الاتحاد الإفريقي الذي أجيز في 1999/09/09 [1].

2 – قمة الاتحاد الإفريقي العادية الثانية (جويلية 2003)

عقدت الاتحاد الإفريقي مؤتمره الثاني العادي في مدينة مابوتو عاصمة الموزمبيق لدراسة عدة قضايا كانتشار الايدز وغيرها، وكثرة الصراعات في ليبيريا، حيث أعطى الرئيس الموزمبيقي المهمة الأولى للرؤساء الأفارقة وأشار إلى العمل على ضرورة تغيير صورة القارة الإفريقية وإعطائها مكانة دولية من خلال تعاونها مع بعضها على صد النزاعات و الخلافات، ومن بين أهم قرارات هذه القمة ما يلي [2]:

- قرار حول الوضع في مدغشقر و الاعتراف بمارك رافاييل رئيسا شرعيا بمدغشقر .
- القرار الخاص بخطة العمل للمبادرة العمل البيئية المتعلقة بمبادرة النيباد .
- القرارات الخاصة بميزانية الاتحاد الإفريقي.
- قرار حول السياسة الإفريقية الأمنية و الدفاعية ، حيث اثنا المؤتمر على جهود الرئيس السابق للاتحاد "تابومبيكي " ، في وضع قرار قمة دربان بخصوص انتهاج سياسة أمنية دفاعية افريقية مشتركة .
- قرار حول اتخاذ القرارات و الإجراءات العملية المتعلقة ببروتوكول إنشاء مجلس الأمن و السلم الإفريقي.

ثالثا : نشاطات الاتحاد الإفريقي (2004 –2005)

1 – قمة سرت الاستثنائية (فيفري 2004)

عقد الاتحاد الأفريقي قمة سرت الثانية الاستثنائية في 27 فيفري 2004 ، حيث ناقش فيها عدة قضايا كالنزاعات في السودان و الكونغو، كما عقد دورته العادية الرابعة في ابوجا في اليمين الأخيرين من شهر جانفي 2005 ، و طرح نفس القضايا التي طرحت في القمة غير العادية في فيفري 2004 .و قد حظيت القضايا الأمنية و الاقتصادية رؤساء الدول و الحكومات الإفريقية.[3]

رابعا: نشطات الاتحاد الإفريقي 2006

1 - المؤتمر الوزاري التحضيري 2006

---

[1] موسوعة مقاتل من الصحراء ، نفس المرجع.

[2] موسوعة مقاتل من الصحراء ،المرجع السابق .

[3] موسوعة مقاتل من الصحراء ، نفس المرجع.

سيطرت قضايا رئاسة الاتحاد الإفريقي و اقتراحات إصلاح الأمم المتحدة على أعمال الاجتماع الوزاري،تمهيدا لقمة الاتحاد في الخرطوم ، و قد أعلن وزير الإعلام السوداني الزهاوي مالك ، ثقة بلاده بالحصول على دعم الكاف لرئاسة الاتحاد و ذكرت مصادر دبلوماسية أن دولا افريقية تسمى إلى إقناع الحكومة السودانية بالتراجع عن طلب الرئاسة لما تعانيه الدولة من انقسامات ، ويتوقع وزير الخارجية السوداني انه في حالة عدم التوصل التي تسوية ، التمديد ستة أشهر لرئيس نيجيريا " اولوسيجون اوباسنجو" ولا يفرض نظام الاتحاد أن تعود رئاسة الاتحاد للدولة التي تستضيف من هذه القمة[1] .(قمة الخرطوم (جانفي 2006).

انعقدت قمة الخرطوم في جانفي 2006 بالخرطوم عاصمة السودان ، و قد واجهت أزمة في عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق بشان رئيس جديد للاتحاد في دورته المقررة لعام 2007 .

الفرع الثاني: فعاليات الاتحاد الإفريقي في الفترة من 2007 إلى 2012

أولا: نشاطات الاتحاد الإفريقي 2007 –2010

1 – القمة الثامنة العادية 2007:

عقد الاتحاد الإفريقي القمة الثامنة العادية في الفترة من 29-30 جانفي 2007 رؤساء دول وحكومات الاتحاد بأديس أبابا عاصمة إثيوبيا، تحت شعار " العلم و التكنولوجيا والبحث العلمي من اجل التنمية" حيث تضمنت طرح العديد من القضايا كالرياضية، البيئية والمناخية وصولا إلى قضايا السلم والأمن وكذلك قضايا الهياكل المؤسسة للاتحاد الإفريقي.

2 – قمة أديس أبابا العاشرة 2008 :

عقدت القمة العاشرة في أديس أبابا في الفترة من 31 جانفي إلى 2 فيفري 2008 تحت عنوان " التنمية الصناعية لإفريقيا " و انتخب رئيس المفوضية للاتحاد " جان بينج " من الجابون.

3 – قمة شرم الشيخ الحادي عشر 2008:

عقدت القمة الحادي عشر في مدينة شرم الشيخ في الفترة من 30 جوان إلى 1 جويلية 2008 ونوقشت هذه القمة موضوع تأثير الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء و الوضع في زيمبابوي و سبل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا .

4 – القمة الثانية عشر 2009 :

انعقدت القمة الثانية عشر في أديس أبابا في الفترة من 1 –4 فيفري 2009 تحت عنوان " البني التحتية في إفريقيا ".

[1] سامية بيبرس،قراءة في القمة السادسة للاتحاد الإفريقي،مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، المجلد 41 ، العدد 174، ابريل 2007 ،ص188 .

5 - القمة الثالثة عشر 2009:

انعقدت القمة الثالثة عشر في مدينـــة سرت الليبيـــة في الفتـــرة من 1-3 جويليـــة 2009 تحت عنوان" الاستثمار في الزراعة من اجل النمو الاقتصادي و الأمن الغذائي ".

6 - القمة الرابعة عشر 2009 :

انعقدت القمة الرابعة عشر في أديس أبابا عاصمة إثيوبيا في الفترة من 31 جانفي إلى 2 فيفري 2009 تحت عنوان " تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في إفريقيا تحديات و إمكانيات تحقيق التنمية ".

7 - القمة الخامسة عشر 2010 :

انعقدت القمة الخامسة عشر في عاصمة أوغندا كمبالا في الفترة من 25-27 جويلية 2010 تحت عنوان "صحة الأم والرضيع و الطفل و التنمية في إفريقيا "، وشهدت أيضا القمة التي استمرت لمدة 3 أيام مناقشة الزعماء الإفريقيين لعدة قضايا من بينها : السلام و الأمن و البنية التحتية و الطاقة و الزراعة و الأمن الغذائي في القارة[1] .

ثانيا : نشاطات الاتحاد الإفريقي في الفترة 2011-2012

1 - القمة السادسة عشر 2011:

عقدت القمة السادسة عشر في أديس أبابا في الفترة من 16-30جوان إلى 31 جويلية 2011 تحت عنوان " نحو تكامل ووحدة أعظم " حيث طرحت عدة قضايا للمناقشة منها : قضايا السلام والأمن في إفريقيا والتغيرات غير الدستورية للحكومات و التكامل الإقليمي و تغير المناخ ...الخ.

2 - القمة السابعة عشر 2011:

انعقدت القمة السابعة عشر في مالابو بغينيا الاستوائية ، في الفترة من 30جوان إلى 1 جويلية 2011 ومن بين القضايا التي نوقشت : السلام و الوضع الأمني في إفريقيا[2].

3 - القمة الثامنة عشر 2012:

انعقدت القمة الثامنة عشر في أديس أبابا بإثيوبيا في الفترة من 29-30جانفي 2012 ، تحت شعار "تعزيز التجارة البيئية الإفريقية " شارك فيها 38 من رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، وقد طرحت هذه القمة عدة قضايا منها:

- الصراع المستمر في الصومال .

[1] القمة الأوروبية الإفريقية و مستقبل العلاقات بين دول القارتين ، مركز التطور للدراسات و الأبحاث ، ديسمبر 2010. على الموقع : www.sisgov.eg

[2] القمة الأوروبية الإفريقية ومستقبل العلاقات بينة دول القارتين،مركز التطور للدراسات و الأبحاث،ديسمبر 2010 الموقع السابق .

- النزاع بين السودان و جنوب السودان حول رسوم نقل النفط.
- سبل ترسيخ الديمقراطية و إشاعة الأمن و الاستقرار في القارة في ظل " الربيع العربي".
- كما تبادل رؤساء الدول و الحكومات ورؤساء الوفود وجهات النظر حول تقرير بشان الاستعدادات الإفريقية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، و تصدرت القمة بيانا سياسيا خاصا بالقضية الفلسطينية ، وأكد هذا دعم دول الاتحاد للقضية الفلسطينية لأول مرة إذ شاركت السلطة الفلسطينية في القمة كعضو مراقب في الاتحاد .

لم تكن الحرب الباردة اقل تأثيرا على بلدن العالم من ناحية النتائج المترتبة عنها و الآثار التي خلفتها سواء سلبيا أو ايجابيا ، إذ حدثت تغييرات عالمية هائلة خاصة بالنسبة للدول الإفريقية التي تعاني الكثير من المشكلات الناتجة عن الحقبة الاستعمارية الطولية التي خضعت لها .

فإفريقيا بها العديد من مقومات القوة التي إن تفعل في ظل أوضاع دولية تتسم بالفوضى سيزداد تهميشها في النظام الدولي السياسي الجديد ، بطبيعة الحال في ظل هذه الظروف وجد الأفارقة أنفسهم يعيشون في هذا النظام الدولي الجديد الذي لم يشاركوا في وضع أسسه و قد فرض عليهم و على غيرهم فكان لابد من إعادة النظر في أوضاعهم للتكيف مع متطلبات هذا النظام الجديد و ضرورة التعايش في ظله تستدعي الاجتهاد لتحسين أحوالهم و ظروفهم السياسية و الاقتصادية فكان لابد من وضع تنظيم يجمع شمل الدول الإفريقية ، و فعلا تجسد هذا في إطار ما سمي ب "منظمة الوحدة الإفريقية " لتحقيق السلم و الأمن في إفريقيا إلا أنها لم تدم إلا فترة من الزمن ، إذ لم تتمكن من تحقيق كل أهدافها و بقيت عاجزة عن الاستجابة للتحديات الأمنية التي يفرضها الواقع الدولي ، مع هذه الظروف الدولية و تأثيراتها أدرك القادة الأفارقة انه لابد من الاندماج أكثر و التكامل فيما بينها و العمل على إتمام مسيرة الوحدة الإفريقية في ظل ما سمي ب " **الاتحاد الإفريقي** " الذي سعى جاهدا من خلال مبادئه و أهدافه إلى ضرورة التعامل مع الأوضاع الأمنية و التجاوب مع التحولات الدولية راميا في ذلك إلى تحقيق الأمن والسلم الإفريقي ومع نجاح انجازات وتطورات أجهزته حاول النهوض بالقارة الإفريقية و تجاوز التحديات الأمنية وقضايا التنمية التي تفرضها العولمة فاكتسب مكانة دولية في مجال تحقيق الأمن و السلم الدوليين، إذ عقد عدة لقاءات و مؤتمرات لصنع قرارات واتخاذها وفقا لما نص عليه القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي . وهنا ظهرت فعاليته من خلال ابرز نشاطاته فما ضرورة تفعيل دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن و السلم الدوليين ؟

الفصل الثاني

ضرورة تفعيل دور الاتحاد الإفريقي في مجال حماية الأمن و السلم الدوليين

تمهيـــــد

منذ نشأت الاتحاد الإفريقي دأبت الهيئات التشريعية و القيادة العليا سواء في الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي أو منظمة أخرى على ضرورة التعاون و التنسيق على نحو أوثق في مجال السلم والأمن باعتبار انه لا يمكن لأي منظمة أن تواجه التحديات التي تعيق الأمن و السلم الدوليين وحدها .فالحاجة إلى التعاون و تقاسم الأعباء أمر حتمي لابد منه خاصة في ظل النظام السياسي الجديد الذي يفرض على العالم قوانينه الصعبة و التي لم يشارك فيها الكثير من الدول .

فعالم العصرنة و التكنولوجيا غير مجرى الاتجاهات الدولية دفع بالعديد من المنظمات الدولية إلى ضرورة الاندماج والتكامل و التعاون الدولي خاصة بالنسبة للدول النامية معتبرين أنها مرآة عاكسة تظهر لنا الجانب الأخر من العولمة وتوضح عدم التكافؤ بينها و بين الدول المتقدمة فحاولت ركوب موجة العولمة من خلال التعاون مع الدول العظمى التي تفرض عليها قوانينها من خلال المنظمات الدولية الكبرى المسيطرة على العالم كالأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي و غيرها .

الجزائر هي الأخرى دولة افريقية أدركت ضرورة العمل على القيام بالدور القوي الفعال في إطار الاتحاد الإفريقي وبدأت في الاستعداد للمشاركة القوية في تشكيل الاتحاد فساهمت في انجاز مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي كما عملت على تفعيل دورها من اجل التوقع بحدوث النزاعات و حلها بالطرق السلمية ، فشاركت في العديد من الاجتماعات المتعلقة بإنشاء لواء شمال إفريقيا إلى جانب قضايا تعزيز الأمن و السلم الإفريقي و حتى الدولي .

المبحث الأول: الاتحاد الإفريقي و علاقاته الدولية و الإقليمية

بالنظر إلى موقع القارة الإفريقية الذي يتوسط العالم و العلاقات التاريخية التي تربطها بمحيطها تأثرها به فان أهم العلاقات ذات التأثير المباشر كانت مع الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وسنتطرق في هذا المبحث إلى علاقة الاتحاد الإفريقي و منظمة الأمم المتحدة في المطلب الأول متناولين في آليات و مظاهر التعاون بين الاتحاد الإفريقي و منظمة الأمم المتحدة في فرعين ثم علاقة الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي في مطلب ثاني مع تناول العوامل المشتركة بين الاتحادين وتعاونهما فيما بينهما .

المطلب الأول: العلاقة بين الاتحاد الإفريقي و منظمة الأمم المتحدة

لقد دعا كل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة و مجلس السلم و الأمن الإفريقي إلى الحاجة لضرورة التنسيق و التعاون الوثيقين بينهما ، و تكاملهما في مجال السلم و الأمن و تقاسم الأعباء على أساس المسؤولية الجماعية للتصدي للنزاعات العنيفة و إيجاد الحلول لها و تسويتها .

وقد تجسد هذا الإطار المشترك بين الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلم والأمن الدوليين كأساس للتعاون الدولي بين مجلس الأمن الدولي و مجلس السلم و الأمن الإفريقي والتعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة و مفوضية الاتحاد الإفريقي هذا من خلال الآليات المشتركة بينهما في هذا المجال كمطلب أول أما المطلب الثاني فعند التصدي للنزاعات تسعى الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إلى اكتساب فهم مشترك للمشاكل الماثلة والتشاور في اتخاذ القرارات و ضرورة الجمع بين جهودهما بطريقة قوامها التكامل و التآزر و إتباع المنهج الاستراتيجي الوقائي لمنع النزاعات مع تقديم الدعم المالي و اللوجيستي للاتحاد الإفريقي.

الفرع الأول: آليات التعاون بين الاتحاد الإفريقي و منظمة الأمم المتحدة

إن التعاون بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة يعتمد على إقامة شراكة فعالة و إستراتيجية بين مجلس الأمن الدولي و مجلس السلم و الأمن الإفريقي و بين الأمانة العامة للأمم المتحدة و مفوضية الاتحاد الإفريقي ، و هذا لصنع قرار ناجح و تقاسم المسؤوليات ، حيث انه من الصعب على أي منظمة بمفردها أن تتصدى للتحديات التي تعترض السلام و الأمن خاصة في قارة يتخللها التعقيد كإفريقيا ولهذا نجد أن كل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي يؤكد على الحاجة إلى تحويل الشراكة بين الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي إلى شراكة يمكن التنبؤ بها و اقر المجلسان على ضرورة التنسيق و التعاون و تكاملهما مع تقاسم الأعباء على أساس المسؤولية الجماعية في الاستجابة المبكرة لمنع نشوب النزاعات العنيفة وإدارتها و تسويتها ، وعليه فان آليات التعاون

بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة تتجسد أولا في التعاون بين مجلس الأمن الدولي و مجلس السلم و الأمن الإفريقي و بين التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة و مفوضية الاتحاد الإفريقي.

أولا : التعاون بين مجلس الأمن الدولي و مجلس السلم و الأمن الإفريقي

لقد أكدت المادة 17 الفقرة 1 من بروتوكول الاتحاد الإفريقي على ضرورة التعاون الجماعي و السعي من اجل تعزيز الأمن و السلم و الاستقرار في إفريقيا و ذلك بالعمل مع مجلس الأمن للأمم المتحدة الذي له المسؤولية الرئيسية لتحقيق السلم و الأمن الدوليين .[1]

كما نجد أن المادة 53 من الميثاق تشترط حصول المنظمات الإقليمية على الإذن من مجلس الأمن الدولي عند اتخاذها إجراءات قمعية و منه فالاتحاد الإفريقي لا يحتاج إلى إذن من مجلس الأمن عند اتخاذه أي إجراء غير قمعي، و إذا كان ميثاق الأمم المتحدة هو أولى المنظمات الإقليمية أهمية وتشجيعه للدول الأعضاء بعرض نزاعاتهم أما التنظيم الإقليمي قبل اللجوء إلى الأمم المتحدة فذلك لا يحول دون قيام مجلس الأمن بأداء مسؤوليته الرئيسية في حفظ السلم و الأمن الدوليين و نجد هذا في المادة 24 من الميثاق و فعلا مجلس الأمن تدخل في الكثير من النزاعات الدولية رغم صفتها الإقليمية باعتباره أيضا يتولى المسؤولية الدولية مثل النزاع الإثيوبي الاريتري نجد انه اصدر العديد من القرارات من بينها القرار رقم : 2005/1640 و دعا الدولتين إلى الالتزام الصارم بخطة السلام .

و أحيانا يجد الاتحاد الإفريقي صعوبة في حل النزاع و تضعف قدراته خاصة إذا كان أعضاؤه قريبة من الصراع فيمكن للأمم المتحدة التدخل كمنظمة عالمية لإعطاء حل فعال باعتباره صاحب الاختصاص الأصيل في حفظ السلم والأمن الدوليين.

فالعلاقة بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة هي علاقة شراكة إستراتيجية عامة بين المنظمتين ،حيث مكنت هذه الشراكة الإستراتيجية المنظمتين من إجراء مشاورات منتظمة بخصوص المسائل التي تهتم بمجال الحفاظ على السلم والأمن ، حيثما يكون التعاون أكثر وضوحا ، إذ عقد المجلسين عشرة اجتماعات تشاورية بالتناوب بين أديس أبابا ونيويورك ، و أول اجتماع عقد في 11 جوان 2007 في على تطوير علاقة أقوى و أكثر تنظيما بينهما ، و الثاني في 17 ابريل 2008 بنيويورك في حين عقد أعضاء المجلسين الاجتماع الثالث عام 2009 في أديس أبابا .

و في 09 جويلية 2010 عقد الاجتماع الرابع في نيويورك[1] و تم التأكيد على زيادة تعزيز التعاون بين الهيئتين خاصة في حالات نشوب النزاعات و حفظ السلم و الأمن ، و الحرص على ضرورة الاتصال بينهما لزيادة التفاعل بين الهيئتين .

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تعزيز الشركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بقضايا الأمن في إفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي رقم 2016/780 المؤرخ في 13 سبتمبر 2016.

و توالت الاجتماعات حتى ماي 2016 كان الاجتماع العاشر وواصل المجلسين تعاونهما بشكل وثيق في المسائل المتصلة بالسلم و الأمن الدوليين ، وكانت الحالة في كل من الصومال و بوروندي مدرجة في جدول أعمال هذا الاجتماع[2] .

و من خلال ما سبق قد تم تعزيز القدرة على التنبؤ و الاستدامة للاتحاد الإفريقي في مجال حماية السلم والأمن الدوليين، كما توفر هذه الاجتماعات فرصة هامة لزيادة تحديد العلاقة الإستراتيجية و تعزيزها[3] .

ثانيا : التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة و مفوضية الاتحاد الإفريقي

تتضح العلاقة بين الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي في التعاون الوثيق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الإفريقي في مجال السلم و الأمن الدوليين.

ويتجلى التكامل و التعاون بين المنظمتين في إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي في 01 جويلية 2010 و يدمج هذا المكتب ولايات مكتب الاتصال السابق للأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي،وفريق دعم عمليات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام ، و فريق الأمم المتحدة للتخطيط لبعثة الأمم المتحدة في الصومال كما أدمجت في هذا المكتب الجديد عناصر الدعم في العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور و آلية تنسيق الدعم المشتركة[4] .

كما يعمل هذا المكتب بشكل وثيق مع الاتحاد الإفريقي و يقدم الدعم في مجالات بناء القدرات في الأجل الطويل[5]، كما يعمل على تقديم المشورة الفنية لمفوضية الاتحاد الإفريقي في مجالات مختلفة مثل : تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، والخدمات اللوجستية و التدريب فيما يتصل بالبعثات خاصة العمليات المقبلة لدعم السلام ، و احتياجات مجلس و الآمن الإفريقي .

ومن ناحية الشراكة الإستراتيجية تم تدشين فرقة العمل المشتركة المعنية بالسلام و الأمن ، حيث تم عقد جلسة افتتاحية في 25 سبتمبر 2010 لتعزيز الشراكة الإستراتيجية للسلام و الأمن بين الأمانة العامة للأمم المتحدة و مفوضية الاتحاد الإفريقي[6] .

---

[1] تقريـر الأمين العـام للأمم المتحـدة عن التعـاون بين الأمم المتحـدة و المنظمات الإقليمية و المنظمات الأخرى رقـم : 2010/490 المـؤرخ في2010/10/20.

[2] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام و الأمن في إفريقيا بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي ، المرجع السابق .

[3] تقرير الأمين العام للام المتحدة ، نفس المرجع .

[4] تقرير الأمين العام للام المتحدة ،عن تعزيز الشراكة .....، المرجع السابق .

[5] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التعاون بين الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية و المنظمات الأخرى ، المرجع السابق .

[6] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، نفس المرجع.

وهذه التبادلات جعلت من هذا التعاون أكثر فعالية في منع نشوب النزاعات و حلها بالطرق المناسبة . كما تم عقد مؤتمر القمة العالمي عام 2005 الذي دعا إلى وضع برنامج عشري لبناء قدرات الاتحاد الإفريقي ، يراعي ولاية الاتحاد الإفريقي الآخذة في الاتساع مقارنة بسلف منظمة الوحدة الإفريقية .

وفي عام 2006 أيضا تم التوقيع على " إعلان تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي : إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الإفريقي " من طرف الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك " كوفي عنان " ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي " ألفا عمر كوناري "[1].

وانتهى العمل على البرنامج العشري في عام 2016 حيث اقر مؤتمر رؤساء دول و حكومات الاتحاد الإفريقي في دورته السابعة و العشرون برواندا في جويلية 2016 برنامجا أخر ليحل محل البرنـامج العشري وهو : " إطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي بشان خطة إفريقيا للتكامل و التنمية للفترة 2017-2027 "[2] .

الفرع الثاني: مظاهر التعاون بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة

إن التعاون بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة في مختلف العمليات التي تهدف إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين تكون بتبادل المعلومات و الخبرات و المشاورات بين المنظمتين و قد أثبتت الممارسة العملية أن مظاهر التعاون و التنسيق بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة في مجال الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين خاصة و أغلبيتها تكون في إفريقيا ،و يعتمد هذا العمل المشترك على إقامة شراكة فعالة من خلال دعم الإستراتيجية الوقائية لتحقيق الاستقرار وتجنب النزاعات في إفريقيا هذا تناولناه في الفرع الأول ، أما الفرع الثاني فتناولنا ضرورة تقديم الدعم المالي و اللوجيستي للاتحاد الإفريقي.

أولا : الإستراتيجية الوقائية لمنع النزاعات في إفريقيا

أ – منع نشوب النزاعات في إفريقيا

من بين اهتمامات الشراكة بين الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي للتقليل من التوترات و محاولة حل المشاكل قبل وقوعها ، ذلك بتجنب النزاعات و منعها فمثلا في 2014 نجد أن مكتب الأمم المتحدة وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي قد وضع إطارا مشتركا لتعزيز الشراكة و التعاون لتحقيق الاستقرار وصنع الأمن و السلام .

كما اقر المكتب بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي بضرورة الاستمرار في تبادل المعلومات حول أسباب النزاعات وعلامات الإنذار المبكر من اجل تيسير استجابات منسقة في مجالات منع نشوب النزاعات و الوساطة .

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن العلاقة بين المنظمات الإقليمية و خاصة الاتحاد الإفريقي في صون السلام و الأمن الدوليين رقم : 2008/186 المؤرخ في 7ابريل 2008.

[2] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بقضايا السلم و الأمن في إفريقيا ، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي ، المرجع السابق .

و قام أيضا المكتب بتبادل المعلومات و إعداد الرسائل المشتركة و العمل حيثما أمكن على موائمة العمل الدبلوماسي الوقائي و جهود الوساطة .

إضافة إلى تيسير إجراءات الاتصالات بانتظام بين مقر المكتب و البعثات الميدانية في إفريقيا مفوضية الاتحاد الإفريقي للتشاور بشان المسائل الإستراتيجية لتعزيز المواقف المشتركة .

وفعلا نجح هذا العمل عندما حاول الرئيس " بليزكومباري" تعديل الدستور في بوركينافاسو في 2014 وتعاونت الأمم المتحدة مع الاتحاد الإفريقي لحل الأزمة المترتبة عن ذلك ، و عملت المنظمتين على دعم عملية الانتقال السلمي في البلد من خلال إنشاء فريق دولي لمتابعة المعاينة الانتقاليـة و دعمهـا في بوركينافاسو [1] .

وفي سبتمبر 2015 حدث انقلابا تم بقيادة الحرس الرئاسي و تم تجميد عضوية بوركينافاسو في الاتحاد الإفريقي في 19 سبتمبر 2015 ، و اجبر قادة الانقلاب على التخلي عن السلطة و عادت المؤسسات الانتقالية الوطنية إلى عملها .

وبتسيير من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي تم إتمام العملية الانتقالية في بوركينافاسو بنجاح،وكان هذا دليلا قاطعا على نجاح التعاون و الشراكة بين المنظمتين في منع نشوب النزاعات .

ب – دعم عمليات الوساطة و المفاوضات

من بين الطرق السلمية لحل النزاعات الدولية : الوساطة و المفاوضات ، و حسب المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة فان مجلس الأمن يشجع على اللجوء إلى الحل السلمي للمنازعات المحلية بطريق التنظيمات الإقليمية و من خلال التعاون المشترك بين الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي في هذا المجال تم العمل على تعزيز الدعم المقدم إلى الشركات في مجال الوساطة القائمة بين المنظمتين ، و تضم هذه الشراكة أيضا : الجماعات الإقليمية كالجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية .

و نجد أن عمليات الوساطة مازالت جارية بما في ذلك : دارفور ، الصومال ، غينيا ، كودي فوار، مدغشقر ... الخ كما قام مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي و إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بدعم الاتحاد الإفريقي في مجال تخطيط و تطوير هياكل دعم الوساطة من خلال تبادل الخبرات والمشاورات .

ومن بين عمليات الوساطة و المفاوضات عملت الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي على إيجاد حل للازمة في بوروندي حيث قام مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى منطقة البحيرات الكبرى وفعلا نجت بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي .

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بقضايا السلم و الأمن في إفريقيا ، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي ، المرجع السابق.

ثانيا : الشراكة بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة

أ – العمليات المشتركة بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة

إن العمليات المشتركة بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة هي شكل من أشكال التعاون بين المنظمتين، وهذا التعاون القائم على التقسيم الجديد للمهام بين الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، حيث يتم استخدام الفرص التي تتيحها المنظمات الإقليمية مع ضمان في نفس الوقت الدور الأساسي ومسؤولية مجلس الأمن [1].

فالعمليات المشتركة بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم و الأمن الدوليين تظهر أراد الاتحاد الإفريقي التدخل في دارفور و رفضت السودان تدخل الدول غير الإفريقية ، و تلقي الاتحاد الإفريقي صعوبات مالية و لوجيستية أدى هذا إلى إنشاء بعثة مختلطة بتاريخ 31 جويلية 2007 ووافقت السودان على نشر العملية المختلطة في دارفور التي أجراها الاتحاد الإفريقي مع الأمم المتحدة في السودان ، و من نتائجها أن تكون هذه المعاينة المختلطة ذات طابع إفريقي غالبا ، و أن يستجلب جنودها قدر الإمكان من البلدان الإفريقية .

ب – تقديم الدعم المالي واللوجيستي للاتحاد الإفريقي

إن الصعوبات المالية و ضعف الإمكانيات المادية واللوجيستية لدى الاتحاد الإفريقي تفرض عليه ضرورة التعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق حفظ السلم والأمن الدوليين، وعلى الأمم المتحدة تقديم المساعدات المادية و تقديم الدعم المالي واللوجيستي، وقد ظهر هذا الدعم في عمليات التدخل التي قام بها الاتحاد الإفريقي في: بوروندي ، الصومال ، ودارفور ، فمثلا سمحت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء حساب خاص للعملية المختلطة للاتحاد الإفريقي الأمم المتحدة في دارفور ، واعتمدت مبلغ قدره 1275 مليون دولار لإنشاء العملية المختلطة .[2]

[1] عبد السلام معزيز، دور الاتحاد الإفريقي في فض النزاعات الإفريقية ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014- 2015،ص ص258 - 159.
[2] عبد السلام معزيز، نفس المرجع .ص 160.

المطلب الثاني: العلاقة بين الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي

تربط إفريقيا و أوروبا عوامل مشتركة سياسية ، ثقافية ، لغوية ، و اقتصادية ، ...الخ تعود إلى الماضي البعيد، و قد تم إحياء تلك العلاقات من خلال اطر العمل المشتركة ، و هو ما أفضى إلى ضرورة التعاون بين الطرفين و بالتالي فان احد جوانب العلاقات التي تجمع بين القارتين : الأوروبية و الإفريقية هو التنظيمان المتمثلان في الاتحاد الإفريقي الذي تأسس على غرار التجربة الأوروبية .

إذ أن هناك تعاون مشترك من اجل تحقيق الأهداف و المصالح المتبادلة في إطار التعامل مع الأزمات والسعي لإيجاد الحل لها بالطرق المناسبة. و منه يمكننا أبراز مدى اهتمام كل من القارتين بالأخرى والعلاقة التي تربط بينهما في فرع أول ، ثم التطرق إلى التعاون بين الاتحادين في ثاني .

الفرع الأول : العوامل المشتركة بين إفريقيا و أوروبا

أولا : أسباب اهتمام قارتي إفريقيا و أوروبا ببعضهما البعض

إن العلاقات بين إفريقيا و أوروبا لها أهمية كبيرة راجعة إلى اهتمام كل طرف بالأخر و سنوضح ذلك فيمايلي [1] :

أ – أسباب اهتمام أوروبا بإفريقيا

- الرغبة الأوروبية في فتح الأسواق الإفريقية أمام منتجاتها.
- الرغبة الأوروبية في مواجهة منافسة الأطراف الدولية الأخرى حول القارة و خاصة المنافسة الأمريكية والصينية.
- رغبة الدول الأوروبية في استغلال الثروات التي تزخر بها القارة الإفريقية.

ب – أسباب اهتمام إفريقيا بأوروبا

- الرغبة الإفريقية في التخلص من مشكلة الديون.
- الرغبة في الحصول على تسهيلات تجارية و اقتصادية تسمح للمنتجات الإفريقية بدخول السوق الأوروبية الكبيرة.
- رغبة الأفارقة في تنويع علاقاتهم الخارجية ، بحيث لا تقتصر على التعامل مع الولايات المتحدة فقط، و من شان هذا تخفيف الضغوط الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها الدول الإفريقية في التعامل مع هذا الطرف أو ذلك.

[1] بدر حسن الشافعي ، العلاقات الإفريقية الأوروبية ، تنمية أو تبعية اون لاين ، 2001/10 على الموقع : www.islamonline.net

- ضآلة حجم التجارة البيئية بين الدول الإفريقية التي لا تتجاوز 10 % على أقصى تقدير الأمر الذي يعني ضرورة البحث على بديل خارجي .[1]

ثانيا : العوامل المشتركة بين الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي

إن أوروبا و إفريقيا تربطهما عوامل مشتركة منذ القديم ، إذ كانت شراكة بينهما وطيدة تمثلت في اطر العوامل المتعاقبة، بدءا من توقيع اتفاقية الشراكة بين ثمانية عشر دولة افريقية و المجموعة الأوروبية بمدينة ياوندي بالكاميرون في 20 جويلية 1963.[2]

و في عام 1975 وقع الاتحاد الأوروبي ما عرف باتفاقية لومي الأولى مع حوالي 46 دولة في إفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي و المحيط الهادي ، و تمنح اتفاقية لومي صادرات الدول الإفريقية إلى الاتحاد الأوروبي إعفاء من الرسوم الجمركية و قيود الحماية ، كما تضمن الدول الإفريقية تثبيت حصيلة صادراتها إلى أوروبا من المنتجات الأساسية ،كما تعطي هذه الاتفاقية للدول الإفريقية مزايا أكثر من مزايا اتفاقيات الشراكة التي وقعتها بعض دول المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي[3] .

وقد وقع في إطار اتفاقية لومي أربع اتفاقيات بدأت الأولى عام 1975 و ضمت 46 دولة كما سبق،وبتوقيع اتفاقية لومي الثانية انضمت إلى الاتفاقية اثني عشر دولة من المجموعة الإفريقية الكاريبية والباسيفيكية، و عند توقيع اتفاقية لومي الثالثة (1985 – 1990) ضم الاتحاد عشرة دول من الاتحاد الأوروبي وخمسة وستون دولة من المجموعة الإفريقية الكاريبية و الباسيفيكية ، و بتوقيع اتفاقية لومي الرابعة (1990–1995) بلغ عدد الدول الأعضاء في الاتفاقية ثمانين دولة منها اثني عشر دولة أوروبية و ثمانية وستين دولة من المجموعة الإفريقية الكاريبية و الباسيفيكية ، ليصل العدد إلى خمسة و ثمانين دولة منها 15 دولة أوروبية و70 دولة من المجموعة الإفريقية الكاريبية والباسيفيكية .

وفي عام 2000 تم التوقيع على اتفاقية " كوتونو " عاصمة بنين لتحل محل اتفاقية لومي، و إذا كانت هذه الأخيرة و بخاصة الرابعة منها قد اهتمت بالجوانب الاقتصادية و قضايا حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية و سيادة القانون ، فان اتفاقية كوتونو قد اهتمت إلى جانب كل هذا بمختلف جوانب السلام والأمن والاتجار غير المشروع بالأسلحة و الهجرة و ما إلى ذلك . و الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية عرضت آليات عقوبة ، وهو ما تم أعماله فعلا ضد السودان من خلال تعليق الاتحاد الأوروبي للمساعدات نحو هذا البلد وهو ما يمكن اعتباره تسييسا للمساعدات الإنمائية ، كما أحدثت هذه الاتفاقية تغييرا جذريا في تنظيم العلاقة بين أوروبا و إفريقيا ، حيث تم إلغاء النظام الذي

---

[1] عبد السلام معزيز، المرجع السابق .

[2] تاريخ الاتحاد الأوروبي، موقع الاتحاد الأوروبي بالعربية WWW.eu.arabic.org

[3] مغاوي شلبي ، اتفاقية لومي تدشن مشاركة اقتصادية بين إفريقيا وأوروبا ، إسلام اون لاين ، ابريل 2000 على الموقع : www.islamonline.net

يمنح تفضيل لإفريقيا من جانب واحد ، كما كان في اتفاقية لومي ، ليحل محلها اتفاق إقليمي للتجارة الحرة و انتهاج إستراتيجية جديدة لتعزيز التكامل في إفريقيا و كذلك تعزيز مناطق التجارة الحرة دون الإقليمية (سادك ، الاكواس ، السيمام (CEMAC)

و يلاحظ أن العلاقات الإفريقية الأوروبية قد عرفت تطورا مهما ، بانعقاد القمة الإفريقية الأوروبية الأولى بالقاهرة سنة 2000 ، حيث وضع من خلالها وضع خطة عمل تغطي القضايا الاقتصاديةة وبموجبهـا تم مايلي :

- إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي
- تعميق الصلة بين التجارة و التنمية و حقوق الإنسان و الديمقراطية و سيادة القانون
- إدارة و تسوية الصراعات و بناء السلام
- وفي 09 ديسمبر 2007 تم عقد القمة الإفريقية الأوروبية الثانية في لشبونة (البرتغال) التي تناولت جملة من النقاط المهمة ، كتفعيل التعاون بين الطرفين و تعميق العلاقات الإستراتيجية

ومواجهة تحديات العولمة و خاصة في مجال تنظيم المبادلات و التحكم في قطاع الهجرة وحماية البيئة وحفز النمو و إدارة الصراعات.[1]

أما القمة الإفريقية الأوروبية الثالثة فانعقدت يومي 29-30 نوفمبر 2010 بالعاصمة الليبيـة طرابلس،ومن بين القضايا التي ناقشتها :

- القضايا التي تعني السلام و الأمن و الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان.
- ملف التجارة و التكامل الإقليمي و البنايات التحتية.
- الأهداف الإنمائية للألفية
- ملفات الطاقة و التغير المناخي و الهجرة
- ملفات العلم و مجتمع المعلومات و الفضاء[2] .

من خلال ما سبق حول العلاقة بين الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي يمكن الإشارة إلى انه يوجد نوع من الشكوك بشان الاتحاد الأوروبي الذي يخدم مصالحه مثلا من ناحية الأمن يعتبر خالي من المصداقية باعتبار أن الأوروبيين يستخدمون ملف الأمن لتبرير التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية الإفريقية وهذا يدفع الأفارقة إلى الخوض في الحروب و زرع الخلافات فيما بينهم ، و بالنظر إلى ملف الحكم الديمقراطي و حقوق الإنسان الذي من

[1] محمود معروف ، القمة الإفريقية الأوروبية الثانية تواجه تحديات المستقبل ، أخبار سويسرا ، 8 ديسمبر 2007 على الموقع : www.suissinfo.ch

[2] القمة الأوروبية الإفريقية و مستقبل العلاقات بين دول القارتين ، مركز التطور للدراسات و الأبحاث ، ديسمبر 2010، المرجع السابق .

خلاله يعتبر الأفارقة أن المشروع الأمريكي و الأوروبي يتميز بالانتقائية و ازدواجية المعايير ، فالأفارقة لا يمكنهم الاستجابة للمطالب الأوروبية بالشكل الذي يهدد سيادتهم و استقرارهم السياسي .

كما أن مجتمعاتهم ذات طابع عرقي و قبلي و ديني و هذا يمكن أن يؤدي إلى تطبيق التعددية الديمقراطية الغربية الأوروبية و هو ما ينعكس على المجتمعات الغربية .

و بالنظر إلى ملف الهجرة و الحراك السكاني و التوظيف، فند أن الأفارقة أكدوا على احترام الموق ف الأوروبي الداعي للحد من الهجرة غير الشرعية ، ولكن في نفس الوقت أشار الأفارقة إلى أن البطالة التي تمس عددا كبيرا من السكان و خاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية ، وانخفاض مستوى الدخل و التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة هي السبب الأساسي الدافع لتنشيط الهجرة غير الشرعية لأوروبا .[1]، و في هذا الخصوص أشار الأفارقة إلى ضرورة مساهمة الدول الأوروبية في دعم التنمية الاقتصادية في إفريقيا باعتبارها الوسيلة الرئيسية لإنهاء موجات الهجرة غير الشرعية لأوروبا

الفرع الثاني : التعاون بين الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي

تعتبر الشراكة و الملكية احد أهم المبادئ التي يبني عليها الاتحاد الأوروبي عمله بهدف ضمان فعالية تعاونه مع الاتحاد الإفريقية لتحقيق الاستقرار و السلام في إفريقيا و صد النزاعات ، فعند تأسيس الاتحاد الإفريقي سنة 2002 كان للاتحاد الأوروبي حظ وافر بشراكته مع الاتحاد الإفريقي ، حيث أكد الاتحاد الأوروبي في ماي 2005 أن المسؤولية الرئيسية لإدارة الأزمات و صدها و تسوية النزاعات في القارة الإفريقية تكون على عاتق الأفارقة ذاتهم و تعهد بأنه سيدعمهم على تسوية النزاعات ، و قد أسس ما يسمى ب" تسهيل السلام في إفريقيا في ابريل 2004 " و عبر من خلاله عن التطور المستمر للسياسة الإفريقية داخل الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص و السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي عامة .

كما وضع في نهاية 2002 إجراءات دعم الاتحاد الأوروبي للجهود السلمية للاتحاد الإفريقي في مجال تسوية النزاعات قيد المناقشة ، و تم مناقشة الإجراءات المادية في القمة الثانية للاتحاد الإفريقي في موزنبيق في جويلية 2003 حيث أشار رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي روماتزبرودي إلى الارتباط الوثيق بين الأمن والاستقرار و التنمية و أطلق مفوض التنمية بول نيلسون فكرة تسهيل عملية دعم السلام التي تمكن الاتحاد الإفريقي من تلقي دعم مالي من الاتحاد الأوروبي من اجل عمليات حفظ السلام ، و تم الإعلان عن تأسيس عمليات دعم السلام بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي في مارس 2004[2] و هي تقوم على ثلاث مبادئ أساسية :

---

[1] محمد الخشاني ، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ، المعرفة ، مارس 2005 ، www.aljazeera.net

[2] مروة عبد العزيز ، تسهيل السلام في إفريقيا : هل هو الرد الأوروبي على الأزمات ، قراءات إستراتيجية ، ابريل 2005 على الموقع : www.googel.ae

1 - الملكية : حيث يساعد تسهيل السلام كلا من الاتحاد الإفريقي و المنظمات الجهوية على تولي تسوية النزاعات الإفريقية ، كما انه يشجع البحث عن الحلول الملائمة و التي يمكن تطبيقها في كامل أرجاء القارة الإفريقية .

2 - تشجيع التضامن الإفريقي.

3 - خلق الشروط الضرورية للتنمية باعتبار هذه الأخيرة مستحيلة التحقيق في ظل غياب الأمن والاستقرار[1].

وفر الاتحاد الأوروبي حتى عام 2007 ما يقرب 250 مليون اورو لتسهيل دعم السلام قادمة من صندوق التنمية الأوروبي ، حيث تم تخصيص المبلغ بالكامل لدعم السلام و إجراءاته وبناء القدرات، وجهت 80 % منه للتكفل بالجوانب المادية على غرار توفير الموارد الطبية ، الاتصالات و المواصلات والمساعدات اللوجيستية ، وتستخدم هذه المساعدات في الأغراض المدنية فقط وهو ما يعني استبعاد الأسلحة و الذخيرة، التسليح العسكري ، تدريب الجنود و دفع رواتبهم .

كما استفاد تسهيل دعم السلام في نسخته الثانية التي تمتد من 2008 إلى 2010 من ميزانية قدرها 300 مليون اورو يقدمها صندوق التنمية الأوروبي و تكون موجهة كسابقتها نحو تمويل عمليات حفظ السلام إضافة إلى تعزيز القدرات في مجال الوقاية من النزاعات و تسيير الأزمات هذا و تمثل المساهمات الإضافية التي تقدمها الدول الأعضاء في تسهيل دعم السلام بمحض إرادتها احد ابرز التطورات الايجابية التي سمحت بإعطاء دفع اكبر للدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في إفريقيا ، و ساهمت في ضمان استمرارية تمويل عمليات السلام خاصة في السودان ، الصومال ، جمهورية إفريقيا الوسطى و جزر القمر .

و قد تم توزيع الموارد المالية التي خصصها الاتحاد الأوروبي في إطار تسهيل دعم السلام على النحو التالي:

- تعزيز القدرات : حظيت بمبلغ قدره 100مليون اورو ، و الهدف الرئيسي من هذا الدعم هو السير الحسن للأمن على مستوى الاتحاد الإفريقي و تشجيع الحوار السياسي للتعاون من اجل تسوية النزاعات[2].
- عمليات حفظ السلام : تم تخصيص مبلغ قيمته 600 مليون اورو لتمويل عمليات حفظ السلام في إفريقيا ، و الهدف من هذا الدعم هو تمكين الاتحاد الإفريقي من مباشرة عمليات حفظ السلام في القارة .
- ميكانيزم الإنذار المبكر : حيث تم تخصيص ما قيمته 15 مليون اورو لتمويل المراحل التحضيرية لعمليات حفظ السلام .
- توفير 40 مليون اورو للاستجابة للاحتياجات الغير متوقعة و التي يمكن أن تظهر.

---

[1] المفوضية الأوروبية: Garantir la paix et le stabilité, juillet 2004, p05, Disponible sur http//europa.eu.int.

[2] المفوضية الأوروبية Facilité de soutien à la paix en Afrique, octobre 2009, p04, Disponible sur http//europa.eu.int.

- كما تم تخصيص أموال إضافية لتغطية نشاطات أخرى كتحليل و مراقب ـة تسييير الموارد ، التدقيق ، التقييم و المساندة التقنية .

ومن الناحية العملية فان تسهيل دعم السلام في إفريقيا قد ساهم في تمويل 4 عمليات لحفظ السلام تمثلت فيما يلي :

- بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان .
- بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان : حيث استفادت مما يزيد عن 305 مليون اورو .
- بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال : حيث تم تخصيص ما قيمته 142.5 مليون اورو لتمويل هذه البعثة .
- القوة المتعددة الجنسيات للمجموعة الاقتصادية و النقدية لإفريقيا الوسطى : حيث مولها دعم السلام بما يقارب 61 مليون اورو .
- بعثة الاتحاد الإفريقي لتامين الانتخابات في جزر القمر حيث قدرت المساهمة في مجملها ب 8.5 مليون اورو[1] .

[1] المفوضية الأوروبية،المرجع السابق.

المبحث الثاني: دور الجزائر في الاتحاد الإفريقي و سبل تفعيله

المطلب الأول: دور الجزائر في الاتحاد الإفريقي

بالرغم من حداثة البناء السياسي للجزائر إلا أنها تمكنت من فرض هيبتها الدولية و رسمت تكوينا معتبرا ذو مكانة دولية للمساهمة في حل النزاعات الدولية عامة و إفريقيا خاصة ، إذ بذلت جهود معتبرة للبحث عن آلية تحفظ السلم و الأمن الإفريقي و فلا تحقق هذا بموجب تأسيس مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي الذي لعب دورا هاما من خلال مداخلاته في العديد من الدول لحل نزعاتها والاستفادة من تجاربها ، و هذا ما سنوضحه من خلال دور الجزائر في انجاز مجلس السلم و الأمن الإفريقي كفرع أول ، و دور الجزائر في تحقيق السلم و الأمن الدوليين باعتبارها عضو في الاتحاد الإفريقي و هذا كفرع ثاني .

الفرع الأول : دور الجزائر في انجاز مجلس السلم و الأمن الإفريقي

لقد بدأت الدول الأعضاء في الوحدة الإفريقية توقع على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي و تنظم الواحدة تلوى الأخرى ، فالجزائر هي الأخرى كان لها دور فعال في رفع كفاءة الوحدة الإفريقية و تعزيز قدراتها في مواجهة التحديات الصعبة و النهوض للأمام و مواصلة المسيرة في إطار الاتحاد الإفريقي ،فساهمت في دفع الاتحاد الإفريقي للوصول إلى تحقيقي أهدافه ، و الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين ، و يرجع هذا إلى بعض الظواهر التي كانت سببا في زعزعت الاستقرار الإفريقي و خلق نزعات بين الدول الإفريقية كمشكلة اللاجئين ، و مشكل الإرهاب الذي هدد كيان الدولة الجزائرية و كانت من اكبر الدول المتضررة منه فاهتمت الجزائر بتكريس آلية للوقاية من النزاعات في إفريقيا و إدارتها داخل الاتحاد الإفريقي ،وبذلك أولت اهتماما بالغا لتكريس آلية لإدارة النزاعات في إفريقيا ، و في الدورة 29 بالقاهرة سنة 1993 تم عرض مقترح لإنشاء آلية وقائية من النزاعات و دارتها وتسويتها داخل المنظمة ،و تم تبني هذا المقترح في البيان الختامي الذي بموجبه تأسس مجلس السلم و الأمن ، وقد لعبت هذه الآلية المؤسساتية دورا هاما في كل من الكونغو ، الغابون ، سيراليون ن الصومال ، رواندا ، بوروندي السودان ، نيجيريا ، الكاميرون ، غينيا جزر القمر ، فالآلية هذه أصبحت بمثابة نقطة الانطلاق في عملية طويلة الأجل ، ستتمكن المنظمة من خلالها الاستفادة من التجارب التي جلبتها دول كبورندي ، رواندا ، ليبيريا ، انغولا ، موزمبيق ، الكونغو جنوب إفريقيا ، و السودان في إعادة هيكلتها في الاتحاد الإفريقي.[1]

[1] العايب سليم ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص الدبلوماسية و العلاقات الدولية ، جامعة الحا ج لخضر باتنة ، الجزائر، 2010- 2011 ص 29 .

لقد عملت الجزائر على تدعيم مبدأ الحل السلمي في النزاعات الإفريقية ، و من خلال الدبلوماسية الوقائية سعت لجلب المساعدات المالية و التقنية من المنظمات الدولية من اجل تفعيل هذه الآلية المؤسساتية و هي منظمة الوحدة الإفريقية ، و لبلوغ هدفها المتمثل في حفظ السلم و الأمن ، فبعدما عانى المجلس من الأعباء المالية و عجز عمليات التدخل في النزاعات الإفريقية ، سعت الجهود الجزائرية إلى دفع المجلس لمواصلة مهامه و تدعيمه ، و ذلك بدعم منظمة الوحدة الإفريقية ، و جلب الدعم المالي ، جلب الدعم في مجال نزع السلاح ، جلب مساهمة الاتحاد الأوروبي في التكوين و التخصص في مجال منع النزاعات و عمليات حفظ السلام ، و بعد تعثر المنظمة في تحقيق مهامها ، تم إنشاء آلية أخرى أكثر منها فعالية و هي مجلس السلم والأمن الإفريقي ، و يرجع ذلك إلى القمة 35 المنعقدة بالجزائر و التي تم فيها الاتفاق على محاربة الإرهاب والإقرار بعقد القمة الاستثنائية في مدينة سرت الليبية ، لبحث مسالة تجديد منظمة الوحدة الإفريقية بما يتلاءم و متطلبات و نتائج العولمة ، و من ثم كانت الانطلاقة في بعث مشروع تأسيس الاتحاد الإفريقي مع إضافة هياكل جديدة إليه ، و في الدورة 37 لمؤتمر رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في لوساكا بزامبيا في جويلية 2001 ، و بذلك قرر المؤتمر دمج الجهاز المركزي لآلية منع النزاعـات ، و تم تقديم طلب إلى الأمين العام لمراجعة هيكل هذا الجهاز و تغيير اسمه ، و انطلاقا من هذه الإرادة الحاسمة في إقامة هيكل فعال لتنفيذ عمليات حفظ السلام و الأمن نتج عنها إنشاء مجلس والأمن الإفريقي.[1]

و بإنشاء مجلس السلم و الأمن الإفريقي في جويلية 2002 أقرت قمة البروتوكول الخاص بإنشاء المجلس ودعت الدول الأعضاء إلى التصديق عليه ، على أن تظل آلية منع الصراعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية و إدارتها و تسويتها سارية خلال المدة المؤقتة ، إلى حين التصديق على البروتوكول الخاص بالمجلس من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ، و دخوله حيز التنفيذ.[2]، وقد نصت المادة 5 الفقرة 1 من البروتوكول على أن الجزائر من بين الدول الأعضاء في المجلس

الفرع الثاني: دور الجزائر في حفظ السلم و الأمن الدوليين (مجلس السلم و الأمن الإفريقي نموذجا)

باعتبار أن مبدأ حفظ السلم و الأمن الدوليين من أهم المبادئ التي المجتمع الدولي ، التزمت به كافة الدول و كرسته في منظومتها القانونية ، و الجزائر كعضو في المجتمع الدولي هي الأخرى بذلت مجهودها من اجل الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين خاصة مما عانته من ويلات الظروف الأمنية السيئة بسبب الظواهر و التجارب التي مرت بها كظاهرة اللاجئين ، الإرهاب ، ...و غيرها ،و باعتبار الجزائر عضو في الاتحاد الإفريقي ظلت تحرص على تسوية

[1] العايب سليم ، المرجع السابق، ص 137.

[2] أحطيبة علي محمد هيبة ، دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في حل النزاعات و تسويتها في إفريقيا ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 27 ، العدد 3 ، 2011 ، الصفحة 630.

النزاعات التي تحدث بين الدول الإفريقية خاصة و الدولية عامة من خلال دور مجلس السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي ، فسعت في الكثير من الحالات إلى إيجاد الحل السلمي لفض النزاعات بالطرق السلمية ولدبلوماسية ، وهذا ما يفرض علينا التطرق إلى الدبلوماسية الوقائية الجزائرية في حفظ السلم و الأمن الدوليين ومثل ذلك الدور الفعال الذي لعبته في إيجاد الحل للنزاع الإثيوبي الاريتري و أيضا النزاع التوارقي المالي .

أولا : النزاع الإثيوبي الاريتري

إن النزاع الإثيوبي الاريتري قد حظي اهتمام بالغ من قبل المجتمع الدولي ، و حتى دول إفريقيا ، و هو من الصراعات التي تطورت إلى حرب شاملة .

حيث أن دولة إثيوبيا كانت تمتلك السواحل الاريترية من خلال سيطرتها الكاملة على اريتريا فطالبت اريتريا برسم الحدود بينها و بين إثيوبيا التي خططها الاستعمار الايطالي ، هذا النزاع تعود جذوره إلى التنظيم الدولي أين أعلنت الأمم المتحدة سنة 1993 إن اريتريا دولة مستقلة و عليها ممارسة سيادتها الوطنية داخل حدودها ، بالموازاة مع ذلك دخول القوات الإثيوبية إلى الأراضي الاريترية ، فقامت النزاعات المسلحة بين الدولتين وتعددت المساعي الدولية لإيجاد الحل و إرضاء الطرفين ، فكانت الجزائر من بين الدول التي بذلت جهود معتبرة لفض هذا النزاع و إيجاد الحل السلمي للطرفين ، حيث انعقد مؤتمر رؤساء الدول للقمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر وانتهت بطرح مؤتمرين لوثيقة ثانية حول تسوية الصراع الاريتري الإثيوبي،و أهم ما جاء فيها : التزام الطرفين بوقف العمليات العسكرية و كل أشكال الظواهر التي تدفع إلى الصراع .

في هذا الصدد كلفت القمة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بمتابعة المساعي المبذولة من طرف المنظمة بعدها كلف الرئيس الجزائري مبعوثه الشخصي السيد احمد اويحي بمتابعة توصيات قمة الجزائر، من خلال زيارته الميدانية لعاصمتي البلدين أين جرى محادثات مع رئيس الدولتين بطرح توصيات قمة الجزائر ، و هنا أكدت اريتريا استعدادها لتنفيذ الاتفاق المنهي للصراع أما إثيوبيا ظلت ترفض التوقيع على اتفاقية مبدئية تحفظها على بعض البنود ، وسعيا من الدبلوماسية الجزائرية لأجل فض النزاع ، شكل فريق عمل تحت إشراف المبعوث السيد احمد أويحي يضم كل من عضوية الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي ، حيث اجتمع الفريق ووضع ترتيبات فنية لتطبيق الاتفاق مفادها تطبيق الاتفاق كقواعد لحل النزاع القائم [1] ، ووضع حد لكل العمليات العسكرية ، بعدها قام مبعوث الجزائر نفسه بجولة ثانية للدولتين و قدم لها وثيقة الترتيبات الفنية ، فوافقت عليه اريتريا في حين إثيوبيا أبدت اعتراضاتها على بعض البنود ، ليقوم المبعوث الشخصي الجزائري بجولة ثالثة إلى الدولتين إلى أن

[1] تقرير بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، قسم شبكة الانترنيت بالأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة www.un.com

قبلت إثيوبيا الوثيقة ، و بالرغم من ذلك ظلت حالة التوتر قائمة بين البلدين ، ليصل المبعوث الجزائري إلى جولة رابعة اجري من خلالها مناقشات عميقة مع دولة إثيوبيا لتقديمها وثيقة تبين فيها أسباب منع تنفيذها للتدابير الفنية التي باءت بالفشل .[1]

و على اثر هذا أصر المبعوث الجزائري في جولة خامسة انتهت بموافقة اريتريا على الوثيقة غير الرسمية المبعوثة من طرف الرئيس الجزائري ، أما إثيوبيا لم توافق عليها و لهذا دعا الرئيس الجزائري إلى مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين إلا أنها باءت بالفشل فقام المكلف الشخصي الجزائري السيد احمد اويحي بجولة سادسة لاستئناف المفاوضات و انتهت بحل النزاع سلميا بالتوقيع على اتفاق السلام بين الطرفين ووقف إطلاق النار و كانت هذه ثمرة الجهود الجزائرية لحل النزاع الاريتري الإثيوبي .[2]

ثانيا : النزاع التو ارقي المالي :

لقد لعبت الجزائر دورا فعالا في حل النزاع المالي و أول ما قامت به هو اتخاذ موقف الحفاظ على وحدة التراب المالي ، و ضمان عدم إقصاء السكان التوارق ألا أن هذا الموقف أثار غضب المتمردين التوارق الذين أرادوا أن تتخذ الجزائر موقفا لصالحهم لكن الجزائر تسعى إلى تحقيق الأمن و السلم في البلد لهذا تأخذ الموقف لصالح طرف واحد ، و نجد أنها قامت بجملة من خطوات التفاوض منها :

- اتفاقية تمنراست 1991: حيث عقدت الجزائر عدة لقاءات بين الحكومة المالية و ممثلي الحكومة الجزائرية أولها : لقاء 29-30 ديسمبر 1991 الذي يسمح بتحضير إطار المفاوضات والوساطة .
- لقاء 22 جانفي 1992 الذي توصل الأطراف من خلاله على توقيع الهدنة و الإطلاق المتبادل لسراح المسجونين .
- لقاء في 15 -22 مارس 1992 و الذي توصل إلى تحقيق الاتفاق الوطني الذي وقع في باماكو .
- لقاء 16- 20 ابريل 1994 الذي حدد الطرق و الوسائل الممكنة التي ستسمح للانتهاء من عملية تطبيق الاتفاق بين الطرفين .
- لقاء الجزائر في 10-15 ماي 1994 الذي مكن من التفاهم وفقا لاتفاقية تمنراست ونظمت الحكومة المالية حفل سمي " شعلة السلام " من خلاله تم حرق كل الأسلحة التي جمعت بعد استعمالها في نزاع شمال مالي .

[1] حفناوي مدلل ، الدبلوماسية الوقائية كالية لحفظ السلم و الأمن الدوليين ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، تخصص القانون الدولي العام ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2011- 2012 ،ص ص 135 -136.

[2] عبد العزيز العشاوي، علي أبو هاني، فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص337.

- لكن عدم احترام الطرفين للاتفاقيات المبرمة في كل مرة يؤدي إلى اشتعال المواجهة من جديد واشتد الصراع بداية من عام 2006 فتدخلت الجزائر مرة أخرى لإيجاد حل للنزاع و الخروج بحل سلمي عن طريق الوساطة بين الجيشين المالي و متمردي حركة التحالف الديمقراطي و اشرف الرئيس الجزائري آنذاك المرحوم عبد العزيز بوتفليقة على هذه الوساطة التي من بين أهم ما نصت عليه :
- انسحاب الحكومة المالية و قواتها العسكرية المنتشرة في بلدات التوارق .
- التأكيد على وحدة التراب المالية .

كل هذا لتعزيز الأمن الإنساني و الدعوة إلى التعايش السلمي.

المطلب الثاني: سبل تفعيل دور الاتحاد الإفريقي

لقد تعامل الاتحاد الإفريقي مع قضايا الدفاع و الأمن ، سواء في القارة الإفريقية أو على المستوى الدولي ، و يبدو انه نجح في تحقيق العديد من الأهداف التي أسس من اجلها ، خاصة علاقات التعاون في مجال التحقيق الأمن و السلم ، هذا بصورة غير مسبوقة و قد تجاوز ما عجزت عنه وبقيت جامدة أمامه منظمة الوحدة الإفريقية في مواجهة التحديات الأمنية ، حيث كسب آليات فعالة في التعامل مع النزعات والتصدي لتفادي كل ما يؤدي إلى زعزعت الاستقرار و الأمن سواء في إفريقيا أو خارجها ، كما اعترضت عمله معوقات واجهته في استكمال المتطلبات اللازمة لتحويل الطموحات و الآمال الكبرى التي أحاطت بإنشائه .فواقع النزاعات المتكررة يعطي صورة على الصعوبات التي تواجه الاتحاد الإفريقي ، و منه قسمنا هذا المطلب إلى فرعين ، حيث الفرع الأول تضمن تجربة الاتحاد الإفريقي من خلال أهم انجازاتهو الفرع الثاني تضمن أهم المعوقات التي واجهت عملهـ .

الفرع الأول : تجربة الاتحاد الإفريقي

بعد مرور ما يقارب حوالي عشر سنوات من إنشاء الاتحاد الإفريقي في عدد من الدول التي عرفت نزاعات و اضطرابات و إيجاد الحلول للازمات فيها مع إرساء الأمن و السلام ، و من بين أهم الحالات التي تدخل فيها الاتحاد الإفريقي ما يلي :

أولا : حالة السودان و التدخل في دارفور

تعد أزمة دارفور من اخطر الأزمات التي واجهت الاتحاد الإفريقي بعد إنشائه مباشرة و تعد أيضا واحدة من اشد الأزمات التي تواجه الدولة السودانية ، ولا تتوقف تأثيراتها على زعزعت الاستقرار الداخلي ، بل تتعدى إلى تهديد كيان الدولة ذاتها أما بسبب استمرار النزاع في أرجاء الإقليم المختلفة ، أو توسيع دائرة الأطراف المتصارعة و المشاركة فيه .

وتعود مشكلة دارفور التي التوترات التي تصاعدت بين قبيلة الفور الإفريقية و عدد من القبائل البدوية العربية منذ الثمانينات من القرن العشرين إذ تم إنشاء تجمعا عرف ب " الحزام الإفريقي " و بدأت القبائل العربية تدعو إلى ما يعرف بتجمع العرب ، و من هنا بدا التفريق بين ما هو عربي و ما هو إفريقي داخل دارفور وشيئا فشيئا راحت مشاعر السخط و الغضب إزاء حكومة السودان ، تملأ صدور الدار فوريين الأفارقة وحملوها المسؤولية عن تردي الأوضاع المعيشية في الإقليم .و يتهمونها بتجاهلهم في خططهم التنموية وبمحاباة أبناء القبائل العربية على حسابهم [1] و لعب مجلس السلم و الأمن الإفريقي دورا هاما في معالجة أزمة دارفور تمثل فيما يلي :

[1] زكى البحيري ، مشكلة دارفور : أصول الأزمة و وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2009 ، ص ص 87-107.

- عقد مجلس السلم الإفريقي اجتماع رقم 13 بتاريخ 27 جويلية 2004 ، طلب من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي إعداد خطة شاملة لكيفية عمل بعثة لنزع سلاح الأطراف المتصارعة و إحلال السلم والأمن و تسوية الصراع في الإقليم .
- أيضا عقد المجلس اجتماع رقم 17 في 20 أكتوبر 2004 و قرر تشكيل قوة لحفظ السلم في الإقليم سميت ب "قوة AMI" قوامها 3320 فردا / منهم 2341 من العسكريين ، و 450 مراقبا و 815 من الشرطة المدنية و 26 من المدنيين الدوليين ، مدة عام واحدة حتى أكتوبر .2005.[1]

وتمثلت المهام الأساسية ل AMIS 11 في :

- المساهمة في تحسين الأوضاع الأمنية في السودان.
- خلف مناخ امني ملائم يساعد على إيصال المساعدات الإنسانية و عودة اللاجئين.
- متابعة و مراقبة مدى احترام اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار الإنساني 2004 و اتفاق ابوجا للسلام 2006 .
- دعم جهود خلق الثقة بين الأطراف المتنازعة بهدف تحسين مسار الوفاق السياسي باعتباره ضروريا لإرساء السلم و الأمن في دارفور .

لكن بالرغم من محاولات الاتحاد الإفريقي و جهود بعض الدول الإفريقية لم يستطيع السيطرة على الأوضاع و تسوية النزاع في دارفور ، و هذا أدى إلى إنهاء مهمة بعثة AMISفي 31ديسمبر 2007 وتعويضها بالبعثة المختلطة (اتحاد إفريقي / أمم متحدة) في دارفور UNAMID

و كان قد قرر مجلس الأمن الدولي بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بموجب القرار رقم 1769 المؤرخ في 31 جويلية 2007 أن يأذن لبعثة الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي في دارفور بان تتخذ جميع الإجراءات اللازمة في مناطق انتشار قواتها لمدة 12 شهرا بقوام يضم أعضاء بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان AMIS و تجهيزات الأمم المتحدة مع إضافة أفراد عسكريين و ضباط شرطة اسند إليهم بعض المهام منها :

- دعم تنفيذ اتفاق سلام دارفور في وقت مبكر و على نحو فعال و منع تعطيل تنفيذه و منع شن الهجمات المسلحة و حماية المدنيين دون المساس بمسؤولية حكومة السودان .
- رصد تطبيق مختلف اتفاقات وقف إطلاق النار الموقعة منذ عام 2004 و مراقبة مدى التقيد بها والتحقق من تنفيذها فضلا عن المساعدة في تطبيق اتفاق سلام دارفور و أي اتفاقات لاحقة .

[1] نادية عبد الفتاح ، مجدي صالح ، مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي ، محمود أبو العينين ، محررا ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ، 2004 القاهرة – مركز البحوث الإفريقية : الإصدار الثالث 2005، ص 81 .

وانشأ الاتحاد الإفريقي فريق عمل حول دارفور مع تفويض يقضي بدراسة الوضع في المنطقة وتقديم توصيات بشان طرق معالجة المسائل و محاربة الإفلات من العقوبة من جهة و السلم والمصالحة من جهة أخرى بوجه فعال ، و تم تمديد ولاية البعثة المختلطة اتحاد إفريقي/ أمم متحدة في دارفور إلى غاية 31 جويلية 2012 .

ثانيا: حالة الصومال

إن الأزمة الصومالية تعد من أكثر الأزمات تعقيدا أو تشابكا ، في نزاع متعدد الأبعاد قد تم تداوله نتيجة لتدخلات دول الجوار و التدخل الدولي ، فتعدد الفواعل و العوامل يزيد من صعوبة إيجاد حل للنزاع مع إمكانية استمراره ، و من بين الخطوات التي قام بها الاتحاد الإفريقي للتعامل مع الأزمة السياسية الصومالية ما يلي :[1]

- تبني جمعية رؤساء الدول و حكومات الاتحاد الإفريقي في دورتها العادية السابعة التي استضافتها دولة " غامبيا" يوميها الأول و الثاني من جويلية 2006 ، إعلانا خاصا بالوضع في الصومال تناول عدة نقاط من بينها :

– الدعم الكامل للحومة الانتقالية الصومالية باعتبارها السلطة الشرعية في البلاد ، و العمل على تمكينها من قيام بمسؤولياتها وواجباتها على نحو يحقق السلم و الأمن في الصومال .

– مناشدة كافة الأطراف الصومالية و الامتناع عن القيام بأعمال تؤدي إلى تفاقم الوضع في الصومال و اللجوء للحوار باعتباره الطريق الوحيد لحل الخلافات و تحقيق السلام الدائم .

– العمل إلى جانب الهيئة الحكومية للتنمية و اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لنشر بعثة IGASOM في الصومال ، و التي وافق عليها مجلس السلم و الأمن الإفريقي في 12 ماي 2005 .

– دعم و تأييد الجهود الإقليمية و الدولية لمكافحة ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية[2] .

– التصديق على نتائج اللقاء التشاوري حول المصالحة و السلام في الصومال و الذي عقدته مفوضية الاتحاد الإفريقي و الإيجاد و الشركاء الدوليين في 19 جوان 2006 في أديس أبابا .

– دعوة شركاء الاتحاد الإفريقي لتقديم الدعم السياسي و المساعدات المالية[3] و اللوجيستية لتسيير عملية المصالحة وتحقيق السلام في الصومال .

- قيام الاتحاد الإفريقي و جامعة الدول العربية و منظمة الإيجاد بعقد اجتماع مشترك في 27 ديسمبر 2006 في أديس أبابا لمناقشة الوضع في الصومال و الذي تناول عدة نقاط منها :

---

[1] نادية عبد الفتاح ، مجدي صالح، مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي، المرجع السابق، ص 82 .

[2] مهند النداوي ، المرجع السابق ، ص ص 216 -217 .

[3] عبد الرحمن لحرش ،دور الاتحاد الإفريقي في تسوية الأزمات الصومالية ، مجلة العلوم القانونية ، عدد خاص ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، ص ص 112 – 114

- التأكيد على كافة التعهدات التي التزمت بها الحكومة الصومالية و اتخاذ المحاكم الإسلامية خلال المحادثات التي جرت بين الطرفين في الخرطوم تحت رعاية جامعة الدول العربية .
- مناشدة الأطراف المتنازعة (حكومة الصومال و اتحاد المحاكم الإسلامية) لاستئناف الحوار السياسي في الخرطوم لمناقشة الترتيبات الأمنية و تقاسم السلطة و الميثاق الفيدرالي الانتقالي .
- ضرورة انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال و انسحاب كافة المقاتلين الأجانب من الأراضي الصومالية .[1]
- إنشاء آلية مشتركة للمتابعة من المنظمات الثلاث لمراقبة تنفيذ القرارات و التعهدات التي التزمت بها الأطراف الصومالية .

و عقب صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1725 عام 2006 الذي رفض مشاركة الدول المجاورة للصومال في قوات حفظ السلام التابعة للإيجاد جعل قوات نشر حفظ السلام في الصومال عسيرا بالنسبة لدول الإيجاد غير المجاورة للصومال ، و لهذا قرر مجلس السلم و الأمن الإفريقي في 19 جانفي 2007 نشر مهمة أوسع تشارك فيها دول أخرى من خارج الإيجاد و هي أعضاء في الاتحاد الإفريقي لتحل محل الإيجاد سميت " ببعثة الاتحاد الإفريقي " في الصومال ، لكن بسبب التردد فبعثة الاتحاد الإفريقي لم تقتصر على تحقيق النتائج المرجوة ، و هذا ما أدى بان يكون الاتحاد الإفريقي تابعا للمنظمات الدولية و الإقليمية الأخرى ، و على رأسها الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي ،ذلك بسبب التمويل الذي يحصل عليه من طرفها ، مما جعل عمله ناقص الفعالية و دائما خاضع لمصالح الدول الكبرى[2] .

و قد اصدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم 1744 المؤرخ في 21 فيفري 2004 رحب من خلاله بإنشاء " بعثة الاتحاد الإفريقي " في الصومال ، و حدد المجلس مهام تلك البعثة و أن تستغرق 06 أشهر لتستبدل ب "بعثة الأمم المتحدة " غير أن هذه الأخيرة ترى أن الشروط السياسية و الأمنية الضرورية لنشر مثل هذا النوع من البعثة لم تتوفر ، و هذا جعل مجلس الأمن يقوم بتمديد هذه المدة وآخرها كان بموجب القرار رقم 2010 المؤرخ في 30 سبتمبر 2011 .

ثالثا :حالة جزر القمر : يعود تاريخ بداية الأزمة في جزيرة انجوان إلى أوت 1997 عندما أعلنت هذه الجزيرة انفصالها عن جمهورية القمر ، و تم استيلاء رئيس أركان القوات المسلحة على الحكم في جمهورية جزر القمر بانقلاب

[1] نادية عبد الفتاح ، مجدي صالح ،المرجع السابق ، 83 .
[2] عبد الرحمن لحرش ، المرجع السابق ، ص 117 .

عسكري في ابريل 1999 ، و تكللت جهود منظمة الوحدة الإفريقية والأطراف المعنية آنذاك بإبرام اتفاق للمصالحة في فيفري 2001 .[1]

أعقب ذلك تعليق السلطات الانجوانية مشاركتها في تنفيذ الاتفاق مبررة ذلك بتأخر وصول المساعدات الاقتصادية و الاجتماعية المخصصة للجزيرة وفقا للاتفاق المشار إليه ، بجانب المساعدات إلى جزيرة واحدة دون باقي الجزر .

وفي 20 ديسمبر 2003 تم التوقيع على اتفاق " بيت سالم " للترتيبات الانتقالية ، تلا ذلك إجراء انتخابات برلمانية في مارس 2004 .

لكن الأمور زادت تعقيدا و تأزمت من جديد في الجزيرة ، فتدخل مجلس السلم و الأمن الإفريقي ووافق على إرسال بعثتين لدعم الانتخابات الرئاسية : الأولى بعثة الاتحاد الإفريقي لمراقبة الانتخابات في جزر القمر في 21 مارس 2006 ، و الثانية بعثة الاتحاد الإفريقي لدعم الانتخابات و المساعدات الأمنية في عام 2007 ، حيث قام المجلس بمد تفويض بعثة الاتحاد للانتخابات و المساعدات الأمنية إلى 31 جويلية 2007 ، كما قام بتحذير السلطات الانجوانية من إجراء الانتخابات الرئاسية كما كان مقررا لها لكنها رفضت الخضوع لقراراته فقرر عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات فأرسل مبعوثين لإقناعها والخضوع لقراراته و قرر مرة أخرى مد تفويض بعثة الاتحاد للانتخابات و المساعدات الأمنية في 31 ديسمبر 2007 ، وإذا رفضت السلطات الانجوانية الاستجابة لقرارات المجلس السابقة قرر المجلس التسوية القسرية للصراع و فرض عقوبات على السلطات الانجوانية ، و قام بعملية عسكرية ضدها عرفت ب " الديمقراطية في جمهورية القمر " في إطار تنفيذ قرار مؤتمر الاتحاد رقم " 186" الصادر عن قمة الاتحاد العاشر في جانفي ، فيفري 2008 ، و الذي أعقبه اجتماع رئيس المجلس التنفيذي في 20 فيفري ببعض وفود الدول الإفريقية و رئيس جمهورية القمر لتنفيذ المؤتمر .

و قرر المجلس أيضا مد تفويض بعثة المساعدات الانتخابية و الأمنية 6 أشهر أخرى لضمان إجراء انتخابات عادلة في جزيرة انجون ، و إجراء انتخابات رئاسية من 15 – 29 جوان 2008 .

و هنا يكون المجلس قد نجح في تسوية الصراع في هذا البلد .

الفرع الثاني : تقييم دور الاتحاد الإفريقي

من خلال الخصائص التي اتسم بها الاتحاد الإفريقي مع قضايا الدفاع في القارة الإفريقية واضحا انه نجح في تحقيق طفرة هامة في علاقات التعاون القاري في مجال الدفاع والأمن وقد تجاوز خبرة منظمة الوحدة الإفريقية التي عرفت بالعجز عن مواجهة التحديات الأمنية ، و بالرغم من المصداقية التي كسبها الاتحاد الإفريقي والتي أعطته المكانة

[1] بدر حسين شافعي، العلاقات الإفريقية الأوروبية تنمية أو تبعية، 2001/10 على الموقع: www.islamonline.net

الدولية إلا انه واجهته مشاكل متعددة في سبيل الأمن والسلم وهو الأمر الذي جعله يواجه صعوبات في استكمال أماله الكبرى التي أنشئ من اجل الوصول إليها ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

أولا : أهم النتائج التي توصل إليها الاتحاد الإفريقي

يكتسب الاتحاد الإفريقي حلة سياسية عالمية مكنته من فرض مكانته على الساحة الدولية و الاعتراف به خاصة لما توصل إليه من نجاحات قارية و دولية في تحقيق السلم و الأمن و حل النزاعات بالطرق الودية بعيدا عن ساحة العنف و القوة ، تطبيقا لميثاق الأمم المتحدة ووفقا لمبادئ العدل و القانون الدولي التي تسعى إلى الأمن و الاستقرار الدوليين .

لقد واصل الاتحاد الإفريقي مسيرة الوحدة الإفريقي في تحقيق طموحاتها و إتمام ما عجزت عنه ، كإجازة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء و اللجوء إلى الطرق السلمية لحل النزاعات الدولية كالوساطة كما أن إنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي كآلية تحفظ السلم و الأمن القاري أو الدولي وتعامله مع قضايا الدفاع و الأمن و تدخله في حل النزاعات في مختلف الدول : كالصومال ، النيباد ، جزر القمر ، السودان ، ... كما يبدو انه نجح في تحقيق التعاون الدولي على حل النزعات في مختلف المجالات .

في هذا السياق و منذ بدء سريان مفعول البروتوكول المؤسس لمجلس السلم و الأمن الإفريقي في ديسمبر 2003 ، تم إحراز تقدم هام في تفعيل الهندسة الإفريقية للسلم و الأمن ، فمجلس السلم و الأمن هو الآن في طور التشغيل الكامل و قد اجتمع أكثر من 270 مرة ، متعاملا مع معظم أوضاع النزاعات والأزمات التي تواجه القارة.[1]

كما له مصداقية لا تنكر أعطته مكانة دولية جعلته يعقد اجتماعات سنوية مع مجلس الأمن للأمم المتحدة إضافة إلى إقامته علاقات مع العديد من المنظمات الدولية كالاتحاد الأوروبي.

دائما في إطار الانجازات التي حققها الاتحاد الإفريقي تم التوقيع على مذكرة التفاهم بين الاتحاد الإفريقي والآليات الإقليمية في جانفي 2008 ، و تم اتخاذ عدد من الخطوات منذ ذلك الحين نحو تنفيذها بما في ذلك إنشاء مكاتب اتصال مع الاتحاد الإفريقي لتسهيل التنسيق و التعاون بين الدول.[2]

كما اعتمد الاتحاد الإفريقي مواثيق عديدة تتصل بحقوق الإنسان و الحكم الراشد و محاربة الفساد والإرهاب ، ...الخ ، مثل معاهدة " بيليندا" المتعلقة بجعل إفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ، هذا لتعزيز الأمن الجماعي للقارة ، كما تم الإعلان حول برنامج الاتحاد الإفريقي الخاص بترسيم الحدود وتحديدها، الذي اعتمده المجلس التنفيذي في دورته المنعقدة في جوان 2007 ب 3 أكرا "، و من الجدير بالملاحظة انه منذ أن نالت البلدان الإفريقية استقلالها

[1] الاتحاد الإفريقي ، الدورة الخاصة حول بحث و تسوية النزاعات في إفريقيا ، طرابلس ، 31 أوت 2009 ، ص 04 .

[2] ع ، بوشرية ، إفريقيا : لا تنمية دون أمن ، مجلة الجيش ، العدد 578 ، سبتمبر 2011 ، ص 48.

كانت الحدود خلال الحقبة الاستعمارية موضوع خلافات و منافسات بين الدول الأوروبية في إطار تهافتها على الأراضي مما جعلها مصدر نزاعات متكررة فمعظم الحدود سيئة الترسيم .[1] و من بين الانجازات المحققة للاتحاد الإفريقي و الدالة على نجاحه انه : أقر مؤتمر رؤساء دول و حكومات الاتحاد الإفريقي في دورته العادية السابعة و العشرون ، المنعقدة في " رواندا " في جويلية 2016 ، برنامجا في إطار " تحديد الشراكة بين الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي ، بشان خطة إفريقيا للتكامل و التنمية للفترة 2017 – 2027 ".[2]

ثانيا : أبرز المعوقات التي تهدد استمرار الاتحاد الإفريقي

بالرغم من النجاحات التي حققها الاتحاد الإفريقي و المكانة التي اكتسبها لدى الأمم المتحدة إلا انه يواجه صعوبة في تحقيق الطموحات و الأهداف التي أنشئ من اجلها ، خاصة المتعلقة بتسوية النزاعات إلى واقع ملموس ، حيث لوحظ أن الحروب و الأزمات السياسية و الاقتصادية و غيرها مازالت مستمرة في إفريقيا ، و معظم الدول الإفريقية مازالت تحت التبعية الاستعمارية كذلك مختلف دول العالم نجدها أيضا تعاني الصراعات و الأزمات و هي في تزايد مستمر .

هذا لا يبعد نظرنا عن أن الاتحاد الإفريقي تعترضه معوقات تهدد استمراره و نجاحه فتقف أمام طموحاته وأهدافه سواء كانت داخلية أو خارجية ، و أهم هذه المعوقات ما يلي :

- **المعوقات البيروقراطية** : و تتمثل هذه المعوقات في بنية مؤسسات الاتحاد الإفريقي ، حيث أن بيروقراطية العمل الداخلي في مفوضية الاتحاد الإفريقي مازالت كما هي بدون تغيير كبير عما كان عليه الحال في منظمة الوحدة الإفريقية ، و أن العاملين بالمنظمة الآن هم ممن كانوا يعملون في منظمة الوحدة الإفريقية عليه فالعمل بنفس المنهجية والطريقة التي يعملون بها يظهر انه من الصعب تغيير التقاليد البيروقراطية السابقة .

و تأتي مسالة الفساد الداخلي كواحدة من أعقد تحديات تفعيل دور الاتحاد في قضايا التعاون الإفريقي المشترك ، فالفساد و إهدار الموارد المحدودة يضرب المنظمة من أعلاها إلى أسفلها بأشكال مختلفة ، سواء في صورة النهب المتعمد من ميزانية المنظمة ، و من المنح الأجنبية المقدمة لها ، أو في صورة سوء تخصيص الموارد للأنشطة المختلفة التي يقوم بها مسئولو المنظمة أو حتى في صورة غلبة المحسوبية على عملية شغل الوظائف .[3]

---

[1] الاتحاد الإفريقي ، المرجع السابق ، ص 06 .

[2] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام و الأمن في إفريقيا ، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي ،المرجع السابق .

[3] زياني كلثوم ، الاتحاد الإفريقي و تسوية النزاعات ، مذكرة لنيل شهادة المجيستير ، تخصص دبلوماسية و تعاون دولي ،كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2011 – 2012 ، ص 197 .

و تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه العملية تنتهك المعايير المحددة فيما يعرف ب " هيكل مابوتو" الذي أقرته قمة الاتحاد في موزمبيق في جويلية 2003 ، و الذي يحدد هيكلة المنظمة و إدارتها و أقسامها ، إلا أن هذا الهيكل يتم التلاعب به سواء من حيث استحداث أقسام أو وحدات غير منصوص عليها أو انتهاك معايير شغل الناصب داخل المنظمة ، كما يدخل في هذا الإطار أيضا التوسع في الاستعانة ب " المستشارين" من الخارج بنظام التكليف المباشر وفق اعتبارات قد لا تكون موضوعية في الكثير من الأحيان من بين المعوقات أيضا عدم توافر الإرادة السياسية لدى العديد من الدول الأعضاء لتحقيق طموحات و أهداف الاتحاد حيث أن الدول التي وقفت وراء التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي لم تكن على نفس الدرجة من الحماس لهذا التحول . و هذا جعلها لا تتجاوب مع الأفكار التي جاء بها الاتحاد كإنشاء قوة التدخل السريع الإفريقية ، مكافحة الإرهاب ، التعاون الدفاعي و الأمني و غيرها ، ...الخ .

- كما أن بعض الاتفاقيات في مجالات الدفاع و الأمن تكون قراراتها مثالية يصعب تطبيقها في الواقع،الأمر الذي يؤدي بها إلى العجز عن تطبيقها و بقائها بعيدة عن حيز التنفيذ مثل : "معاهدة إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في إفريقيا بلندانا " ، الميثاق الإفريقي من اجل الديمقراطية ، الانتخابات و الحكم الراشد الذي تم تبنيه سنة 2007 بغرض تدعيم عملية محاربة التغييرات غير الدستورية للحكومات عن طريق التنديد بالأعمال و المناورات التي يلجأ إليها بعض رؤساء الدول للبقاء على رأس السلطة ، أيضا لم تدخل حيز النفاذ بسبب عدم تصديق العدد الكافي من الدول عليها .

- **ضعف القدرات التمويلية** : حيث أن العديد من مخططات الاتحاد الإفريقي تحتاج إلى قدرات تمويلية تفوق قدرات الدول الإفريقية ، مثلا عمليات حفظ السلام أو مفاوضات تسوية النزاعات تحتاج إلى قدرات كافية لحل النزاعات و هذا لا يتوافر لدى معظم الدول ، و هذا يعيق أداء الاتحاد الإفريقي في مجال الدفاع وتحقيق الأمن[1] . إضافة إلى سوء استخدام الموارد المتاحة بسبب شيوع الفساد أو تبني أولويات خاطئة و غير دقيقة من جانب القائمين على توظيف تلك الموارد ، و هذا ما يدفع إلى النهب من ميزانيات المنظمات ، و من المنح الأجنبية المقدمة لها وبالتالي صعوبة أداء الاتحاد الإفريقي .

- **الانقسامات في الرؤى و المواقف** : حيث انه من بين أهم المعوقات أمام توحيد العمل الإفريقي الجماعي في مجال تسوية النزاعات دون الأخرى ، هذا جعل بعض الدول تترض لاتهامات باستغلال مؤسسات الاتحاد الإفريقي أو مؤسسات التجمعات الجهوية التي هي أعضاء فيها لأغراض وطنية مثل : ليبيا، إثيوبيا ، ...الخ .كذلك

[1] زياني كلثوم ، المرجع السابق ، ص 198 .

وجود العديد من الفوارق و الانقسامات القديمة أسهمت في تعقيد عملية تسوية النزاعات خاصة الانقسامات بين العرب و الأفارقة ، المسلمين و المسيحيين ، و غيرها ، و هذا بدا في النزاع في دارفور حيث كانت معارضات بين جنوب الصحراء في إفريقيا و الدول العربية .

- **تدخل الدول الغربية** : حيث أن الدول الغربية مازالت هي من يحدد مقتضيات الأمن و السلام داخل إفريقيا أو خارجها ، وهذا يجعلها قادرة على التأثير في مختلف القضايا التي يتعامل معها الاتحاد الإفريقي.

فالدور الذي تلعبه الدول الغربية في مجلس الأمن من جهة و تبعية الأفارقة لها من جهة أخرى يدفعها إلى التدخل في صنع القرار في مجال السلم و الأمن ، و هذا يجعل الدول المانحة هي من يحدد الحالات التي يمكن أن يتدخل فيها الاتحاد الإفريقي ، و هذا يدفع إلى تلقي الاتحاد الصعوبات في صنع قرارات السلم و الأمن .

- بقاء مستوى دعم الدول لتدخل الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات متراوحا ، إذ قد يكون هذا الدعم غير كافي لتحقيق الأهداف المرجوة للاتحاد ، كما أن فعالية الجهود المقدمة من طرف الدول المانحة غالبا ما تكون محدودة و اختيارية في تعاملها من النزاعات ، و قد تحقق تحكم اكبر في الطريقة التي تتم بها المساعدات في حل النزاعات و تحقيق الاستقرار و الأمن و السلم .

بالرغم من انتشار النزاعات و الحروب و تشتت العلاقات الدولية فان هناك جهود دولية تسعى إلى حل تلك النزاعات ، و من ثم تحقيق مستويات متقدمة من السلم و الأمن و الاستقرار الدولي والاتحاد الإفريقي يشكل قاعدة انطلاق متمثلة في علاقاته الدولية و الإقليمية ، إذ يكتسب جهاز رئيسي فعال يتمثل في مجلس الأمن و السلم الإفريقي ، المنوط لتنفيذ القرارات التي تتخذ من اجل الحد من النزاعات وتنظيم عمليات حفظ السلم و الأمن ، حيث نجد أن هناك تعاون وطيد بين مجلس السلم و الأمن الإفريقي و مجلس الأمن الدولي ،كذلك مفوضية الأمانة العامة للاتحاد الإفريقي هي الأخرى لها دور فعال يتمثل في تعاونها مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ، ذلك التعاون يتجسد في الإستراتيجية الوقائية لمنع النزاعات في إفريقيا ، بمنع نشوب النزاعات و دعم عمليات الوساطة والمفاوضات ، ضف إلى ذلك بينهما شراكة قوية تتمثل الدعم المالي و اللوجيستي للاتحاد الإفريقي إلى جانب تقديم العمليات المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة .

أما عن علاقته بالاتحاد الأوروبي ، فنجد أن الاتحاد الأوروبي يقوم على محاربة الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في أفريقيا ، و بما أن إفريقيا و أوروبا تربطهما علاقات تاريخية بعيدة المدى ذات مصالح مختلفة فأكيد أن هناك أسباب لاهتمامهما ببعضهما البعض ،و يقال عن الاتحاد الإفريقي انه تأسس على غرار تجارب الاتحاد الأوروبي ، و من ثم فللإتحاد الأوروبي مجموعة من الأدوات لتحسين العلاقات الدولية وتحقيق استقرارها ، حيث تعتبر الشراكة و الملكية من ابرز المبادئ التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي من اجل ضمان تعزيز قدرة تعاونه و تنسيق نشاطاته لتحقيق الاستقرار الدولي ، و للاتحاد الإفريقي الحظ الأوفر في الشراكة الملائمة مع الاتحاد الأوروبي ، حيث يقوم مجلس السلم و الأمن الإفريقي و لجنة السياسات والأمن الأوروبية بعقد اجتماعات تشاوريه تعرف بإستراتيجية الشراكة بين إفريقيا وأوروبا .

قد حظي قطاع التمويل و المساعدات المالية و المادية باهتمام كبير في قضايا السلم و الأمن الدوليين هذا في إطار التعاون بين الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي، حيث خصص الاتحاد الأوروبي توزيع الموارد المالية في إطار ما سمي بتسهيل دعم السلام وتم توزيعها حسب عدة أنماط مختلف ذكرت سابقا .

إذا كانت الجزائر تولي أهمية للاستقرار الإقليمي و الابتعاد عن افتراض التدمير الذاتي للقدرات المحلية الإفريقية فإنها ظلت تحرص على تسوية النزاعات التي تحدث بين الدول الإفريقية خاصة بالموازاة مع سعيها لإيجاد آليات تحفظ السلم والأمن الإفريقي و دعمها له ، فكان لها حضور بارز على مستوى أجهزة و مؤسسات الاتحاد الإفريقي ، إذ ساهمت في إنشاء مجلس السلم و الأمن والإفريقي، كما شهدت عدة قضايا افريقية كحضورها القوي على مستوى الاتحاد الإفريقي. وأصبحت تلعب الدور الفعال في تحقيق الأمن و الاستقرار الدولي من خلال الاتحاد الإفريقي الذي مثلت عدة قضايا فيه هذا، واستطاعت التوصل إلى الحل السلمي لبعض النزاعات كالنزاع الإثيوبي و الاريتري ، النزاع المالي التوارقي، آملة في ذلك الوصول إلى السلم و الأمن و الاستقرار الإفريقي وحتى الدولي .

لقد تدخل الاتحاد الإفريقي في عدد من حالات النزاعات التي شهدتها القارة الإفريقية و كان أبرزها نزاعات : دارفور ، الصومال و جزر القمر ، ...الخ ، و بالرغم من الجهود التي بذلها الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات إلا أن تجربته اتسمت بالمحدودية و القصور عن التعامل الفعلي مع النزاعات، والانعكاسات الناجمة عنها ، و هذا يعود إلى وجود عدد من المعوقات و العراقيل التي حالت دون تمكينه من الدور المنوط لتحقيق أهدافه سواء كانت بيروقراطية أو غياب الإرادة السياسية أو كثرة الانقسامات بين الدول الأعضاء ، ...الخ و هذا ما زاد من حدة المشاكل الإفريقية و جعل الاتحاد الإفريقي عرضة للتبعية للخارج خاصة الدول الغربية و في مقدمتها الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي.

خاتمة

خاتمة:

لقد واجهت منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها العديد من التحديات و لم تستطيع إيجاد الحلول لكل مشاكل القارة الإفريقية فأصبحت عرضة للاستقطاب الإقليمي و الدولي هذا خلال فترة القطبية الثنائية ، وزاد عجزها عن تحقيق العديد من أهدافها إذ بقيت جامدة أمام حل النزاعات الإفريقية مما دفع التدخل الدولي في مختلف شؤون القارة من سياسية و اقتصادية وثقافية و غيرها ...، فكان لابد على القادة الأفارقة من إعادة النظر في تشكيل هذه المنظمة و التفكير في وضع هيكل جديد يستجيب للتحديات الماثلة ، فتم إنشاء الاتحاد الإفريقي كناتج لهذه التحديات الداخلية والخارجية للتعاون والتضامن الدوليين من خلال السياسات المشتركة في مجال السلم و الأمن الدوليين والتنمية في إفريقيا وكانت الانطلاقة الأولى من قمة سرت 1999 حينما نادى الرئيس الليبي الراحل معمر لقذافي بتطوير هذه المنظمة من اجل بناء الوحدة الإفريقية و النهوض بها مما تعانيه من فقر و تبعية استعمارية ، و بدا انضمام الدول الإفريقية إليه الواحدة تلوى الأخرى ليصل 53 دولة منذ نشأته 2002 ونجد أن كل نصوص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي تؤكد على تحقيق الوحدة و الاندماج القاري و التي لا تكون إلا برسم أهداف و مبادئ يسعى الاتحاد الوصول إلى تحقيقها ،حيث حددت المادة 03 منه طبيعة أهداف الاتحاد الإفريقي و المادة 04 حددت مبادئه.

و بالرجوع إلى المادة 05 من القانون التأسيسي للاتحاد نجد أنها نصت على هياكل و مؤسسات الاتحاد المتمثلة في الأجهزة الإدارية و الاقتصادية والاجتماعية ، الثقافية ، القضائية و الأمنية .

أما عن نشاطاته فقد تطورت أعماله منذ 2002 عن طريق عقد مؤتمرات و لقاءات كلها ترمي إلى اهتمامه بالسلم و الأمن الإفريقي خاصة و الدولي عامة ، هذا بفضل فعالية و كفاءة أجهزته في التعامل مع تحديات العصر التي تفرض قوانينها على القارة الإفريقية و مختلف الدول الضعيفة إضافة إلى براعته في كيفية التعايش مع قضايا العولمة و التكنولوجيا .

فاهتمام الاتحاد الإفريقي بمجال حماية الأمن و السلم الدوليين دفعه إلى ضرورة التنسيق مع غيره من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ، الاتحاد الأوروبي، لصنع قرار ناجح و تقاسم الأعباء و المسؤوليات والتعاون على منع نشوب النزاعات الدولية و إيجاد الحلول لها بالطرق السلمية ، و الجزائر هي الأخرى دولة افريقية عانت ويل الاستعمار وانعكاسات النزاعات الدولية بدخول اللاجئين من مختلف الدول كمالي، النيجر ،وسوريا و تضررها بالإرهاب منذ التسعينات وتدهور اقتصادها ومختلف ميادين الحياة فيها ، هذا دفعها إلى بذل مجهودها و لعبها الدور الفعال في الاتحاد الإفريقي باعتبارها عضو فيه إذ ساهمت من خلال الدبلوماسية السياسية في إنشاء مجلس السلم والأمن

الإفريقي وتدخلها في حفظ السلم والأمن الدوليين بحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية من خلال الدبلوماسية الوقائية فساهمت في حل النزاع الإثيوبي الاريتري ، التوارقي المالي ، هذا كنموذج.

و حسب الدراسات التي أجريت حول تجارب التكامل الإفريقي فإن الاتحاد لم يحقق تطورا في مختلف الهياكل خاصة الاقتصادية ومع الظروف التي عرفتها القارة الإفريقية من خضوع معظم دولها للحروب وما ترتب عليها من نتائج سواء المستوى المعيشي أو الفكري أو الهيكلي جعل القارة تعيش مشكلات في وجه تحقيق الوحدة و الاندماج .حيث انه تعرض لجملة من المعوقات التي أخفقت أداء وظائفه التي نص عليها القانون التأسيسي للاتحاد كتعليقه لعضوية المغرب مثلا و تغاضيه عن بعض الأحداث و تركه الأمر لتدخل الأمم المتحدة في حالات أخرى ، و هو ما جعله في حاجة لنظرة تقييميه تحدد التحديات التي يمكن أن يتعامل معها .

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن الاتحاد الإفريقي لم ينجح كلية في تحقيق أهدافه التي نشا من اجل تحقيقها ، فبعض الأزمات لم يتم تسويتها كمشكلة تكرار الحروب الإفريقية ، الهجرة غير الشرعية ، اللجوء السياسي ، ... لكنه نجح جزئيا في حل أزمات أخرى بمساعدة التنظيمات الدولية .

ومنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن من خلالها زيادة فاعلية الاتحاد الإفريقي و اعتبار الالتزام بها تحديا

- السهر على بناء الديمقراطية في كل دولة عضو من أعضاء الاتحاد الإفريقي للزيادة من مواجهة الأزمات و حلها بالطرق السلمية و القضاء على الأنظمة المتسلطة التي تورط الشعوب في نزاعات داخلية أو خارجية.
- على الدول الإفريقية دعم الاتحاد الإفريقي و تمويله للمساعدة على حل النزعات العصيبة .
- على الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي الاتحاد و التكاتف من اجل وضع قوانين تمنع هيمنة القوى الكبرى
- تعزيز وتطوير التعاون بين الاتحاد الإفريقي و المنظمات الدولية الكبرى لتحقيق الاستقرار الدولي.
- القيام بمنع التدخل الأجنبي في الشؤون الإفريقية نظرا لما ترتب عن ذلك التدخل من نزاعات وهذا عبر توفير الدعم المالي و اللوجيستي لأجهزة حل النزاعات.
- على كل دولة عضو في الاتحاد الإفريقي أن تبذل جهدها لتقديم مصلحة الاتحاد عن مصلحتها الوطنية .
- على القادة الأفارقة القيام بعلاقات دولية تساعدها على اكتساب الخبرات من الدول العظمى والعمل على النهج الناجح في بناء الاتحاد الإفريقي.
- وضع خطة عمل إستراتيجية و تطوير صياغة السياسات الإقليمية المشتركة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا : المؤلفات باللغة العربية

1 – القوانين و القرارات و المراسيم

- القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي المعتمد من قبل الدورة العادية 36 لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات، لومي، 11 يوليو 2000 .
- ميثاق الأمم المتحدة ، سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية، 1945/07/26.
- بروتوكول المعاهدة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الإفريقية المتعلقة بالبرلمان الإفريقي .
- بروتوكول محكمة العدل للاتحاد الإفريقي .
- بروتوكول مجلس السلم و الأمن للاتحاد الإفريقي .
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بقضايا الأمن في إفريقيا ،بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الإفريقي رقم : 2016/780 المؤرخ في 2016/09/13 .
- تقرير الامين العام للامم المتحدة عن التعاون بين الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية و المنظمات الأخرى رقم : 2010/490 المؤرخ في 2010/10/20 .
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن العلاقة بين المنظمات الإقليمية خاصة الاتحاد الإفريقي في صون السلام و الأمن الدوليين رقم : 2008/186 المؤرخ في 2008/04/07 .

2 – الكتب :

- ربيع عبد العاطي عبيد،دور منظمة الوحدة الإفريقية و بعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات، القاهرة، دار القومية العربية للثقافة و النشر، 2002 .
- أبو العطا رياض صالح، المنظمات الدولية، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010 .
- عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية و الاتحاد الإفريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007 .
- مهند النداوي، الاتحاد الإفريقي و تسوية المنازعات " دراسة حالة الصومال "، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة، 2015 .

- صلاح الدين حسن السيسي، النظم و المنظمات الإقليمية و الدولية " الواقع ...مبادرات و مقترحات التطوير و التفعيل "، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007 .
- سيد إبراهيم الدسوقي، الاستخلاف بين المنظمات الدولية " دراسة تطبيقية على استخلاف الاتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الإفريقية على ضوء التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 .
- رامز محمد عمار، الوجيز من المنظمات الدولية، بيروت، مطبعة باريس تول، الطبعة 1 ، 2003.
- مروة نوري جعفر،المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992 .
- محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الإفريقية من النحيتين النظرية و التطبيقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976 .
- بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا " نموذج الايكواس"، دار النشر للجامعات، القاهرة،2009.
- عبد العزيز العشاوي، علي أبو هاني، فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2010 .
- زكى البحيري، مشكلة دارفور: أصول الأزمة- تداعيات المحكمة الجنائية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009 .

3 - المجلات و الدوريات و الدراسات :

- رانية حسين خفاجة، الاتحاد الإفريقي : خطوة جديدة في سيرة القارة السياسية الدولية، العدد 150 ، أكتوبر 2002 .البشير علي الكويت،"محررا " مسيرة الوحدة الإفريقية في الاتحاد الإفريقي ، بحوث مؤتمرات الاتحاد الإفريقي ، المركز العالمي للدراسات و أبحاث الأخضر، بنغازي، 2005.
- ناجي عبد النور، الاتحاد الإفريقي و تحقيق الحكم الرشيد، مبادرة النيباد، مجلة العلوم القانونية، معهد العلوم القانونية و الإدارية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 11 ، جوان 2007.
- خالد حنفي علي، الإقليمية الجديدة في إفريقيا، أسباب التعثر مع التطبيق : تجمعي الساحل و الصحراء و لسادك، مجلة السياسة الدولية، العدد 144 ، ابريل 2001 .
- محمد سعد أبو عامود، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي ، السياسة الدولية،مؤسسة الأهرام،العدد 142،أكتوبر 2000.

- احمد الرشيدي، الاتحاد الإفريقي: دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية، مجلة دراسات ، العدد 10، السنة الثالثة خريف، 2002.
- ريم محمد موسي، دور جلس السلم و الأمن الإفريقي في تسوية النزاعات " السودان نموذجا "، قسم العلوم السياسية، جامعة بحري، السودان، مقال على موقع المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ، تاريخ الاطلاع : 2016/04/15.
- سامية بيبرس،قراءة في القمة السادسة للاتحاد الإفريقي، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، المجلد 41، العدد 174، ابريل 2007.
- محمد هيبة على احطيبة، دور مجلس السلم و الأمن الإفريقي في حل النزاعات و تسويتها في إفريقيا، مجلة جامعة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد3، جامعة دمشق،سوريا، 2011.
- عبد الرحمن لحرش، دور الاتحاد الإفريقي في تسوية الأزمات الصومالية، مجلة العلوم القانونية، عدد خاص، جامعة باجي مختار، عنابة ، جوان 2007.الجزائر.
- ع، بوشربة، إفريقيا : لا تنمية دون امن ، مجلة الجيش، العدد 578، سبتمبر 2001.
- أيمن شبانة الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي : دراسة مقارنة في الاتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، 2006.
- محمود أبو العنين ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، 2001-2002 ، ، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، 2003 .
- الكوت بشير علي، مسيرة الوحدة الإفريقية في الاتحاد الإفريقي، بحوث مؤتمر الاتحاد الإفريقي، المركز العالمي للدراسات و أبحاث الأخضر، بنغازي، 2005.
- إيمان احمد علام، برنامج الدراسات القانونية و التنظيم الدولي، جامعة بنها، كلية الحقوق، مركز التعليم المفتوح، مصر، 2011-2012 .
- محمد عاشور مهدي، برلمان عموم إفريقيا و مستقبل الاتحاد الإفريقي- تحديات قائمة و ضمانات لازمة في الاتحاد الإفريقي، بحوث مؤتمر الاتحاد الإفريقي، المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، 2005.
- احمد حجاج، الاتحاد الإفريقي و منظمة الوحدة الإفريقية- رؤية مقارنة في الاتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، 2001.

- نادية عبد الفتاح،مجدي صالح، مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي،محمود أبو العنين " محررا"، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2004-2005، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، الإصدار الثالث 2005.
- الاتحاد الإفريقي، الدورة الخاصة حول بحث و تسوية النزاعات في إفريقيا، طرابلس،ليبيا، 31 أوت 2009.

4 - **الأطروحات و المذكرات** :

- آمنة زوايد ، دور الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية – دراسة حالة الصومال ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية و إستراتيجية ، جامعة محمد خيضر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية،بسكرة، 2017-2018.
- هاشمي حسن ، دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في إفريقيا ، رسالة ماجيستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، عنابة ،كلية الحقوق ، 2006 .
- ذهبية بوكسيل أغيلاس لرول،دور المنظمات الاقليمية في تسوية النزاعات الإفريقية " الاتحاد الإفريقي نموذجا"، مذكرة لنيل شهادة مستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ،جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2017-2018.
- عادل بولقناطر ، ترقية و حماية حقوق المرأة الإفريقية في القانون الدولي الإفريقي بين النظرية و التطبيق ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و .العلاقات الدولية ،كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2011.
- عبد السلام معزيز، دور الاتحاد الأفريقي في فض النزاعات الإفريقية، أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014-2015.

5 - **الموسوعات و المواقع الالكترونية** :

- موسوعة مقاتل من الصحراء على الموقع www.mokatil.com
- بدر حسين الشافعي، العلاقات الإفريقية الأوروبية، تنمية أو تبعية، أونلاين، 2001/10
www.islamonline.net
- تاريخ الإتحاد الإفريقي موقع الإتحاد الأوروبي باللغة العربية www.en.arabic.org
- مغاوي شلبي، اتفاقية لومي، تدشن مشاركة اقتصادية بين إفريقيا و أوروبا، إسلام أون لاين، أبريل 2000
www.islamonlmine.net
- محمود معروف ، القمة الأوروبية الثانية تواجه تحديات المستقبل، أخبار سويسرا، 08 ديسمبر 2007
www.suissinfo.ch

- القمة الإفريقية الأوروبية ومستقبل العلاقات بين دول القارتين،مركز التطور للدراسات و الأبحاث،ديسمبر 2010. على الموقع : www.sisgov.eg

- محمد الخشاني،أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، المعرفة،مارس 2005 ، www.aljazeera.net

- مروة عبد العزيز،تسهيل السلام في إفريقيا : هل هو الرد الأوروبي على الأزمات،قراءات إستراتيجية،ابريل 2005 على الموقع : www.googel.ae

المراجع باللغة الفرنسية :

1- Commission européenne « garanti le paix et la stabilité en Afrique » France, juillet 2004.

2- Commission européenne « facilite de soutienne a la paix en Afrique » France, Octobre 2009.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

شكر و تقدير

إهداء

مقدمة : ص2

الفصل الأول : الإطار النظري للاتحاد الإفريقي .....ص7.

تمهيد :.....ص8

المبحث الأول : مفهوم الاتحاد الإفريقي ص9

المطلب الأول : نشأة الاتحاد الإفريقي و قوته في الاندماج القاري ص9

الفرع الأول : تأسيس الاتحاد الإفريقي ص10

الفرع الثاني : العضوية في الاتحاد الإفريقي و قوته في الاندماج القاري .....ص15.

المطلب الثاني :أهداف الاتحاد الإفريقي و مبادئه ص19

الفرع الأول :أهداف الاتحاد الإفريقي ص19

الفرع الثاني : مبادئ الاتحاد الإفريقي ص23

المبحث الثاني : تشكيلة الاتحاد الإفريقي ص26

المطلب الأول : أجهزة الاتحاد الإفريقي ص26

الفرع الأول :الأجهزة الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ص27

الفرع الثاني :الأجهزة القضائية و الأمنية ص33

المطلب الثاني : فعاليات الاتحاد الإفريقي ص37

الفرع الأول : فعاليات الاتحاد الإفريقي في الفترة من 2002 إلى 2006 .....ص37

الفرع الثاني :فعاليات الاتحاد الإفريقي في الفترة من 2007 إلى 2012 .....ص39

الفصل الثاني : ضرورة تفعيل دور الاتحاد الإفريقي في مجال حماية الأمن و السلم الدوليين.....ص43

تمهيد :.....ص44

المبحث الأول : الاتحاد الإفريقي و علاقاته الدولية و الإقليمية ص45

المطلب الأول : العلاقة بين الاتحاد الإفريقي و منظمة الأمم المتحدة ص45

الفرع الأول :آليات التعاون بين الاتحاد الإفريقي و منظمة الأمم المتحدة ص45

الفرع الثاني :مظاهر التعاون بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة ص48

المطلب الثاني :العلاقة بين الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي.....ص51

الفرع الأول :العوامل المشتركة بين إفريقيا و أوروبا ص51

الفرع الثاني : التعاون بين الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي ص54

المبحث الثاني :دور الجزائر في الاتحاد الإفريقي و سبل تفعيله ص57

المطلب الأول : دور الجزائر في الاتحاد الإفريقي ص57

الفرع الأول :دور الجزائر في انجاز مجلس السلم و الأمن الإفريقي ص57

الفرع الثاني :دور الجزائر في حفظ السلم و الأمن الدوليين (مجلس السلم و الأمن الإفريقي نموذجا) ص58

المطلب الثاني : سبل تفعيل دور الاتحاد الإفريقي.....ص62

الفرع الأول :تجربة الاتحاد الإفريقي ص62

الفرع الثاني :تقييم دور الاتحاد الإفريقي ص66

خاتمة :.....ص73

قائمة المراجع :.....ص76

فهرس المحتويات :.....ص82

ملخص المذكرة

الملخص باللغة العربية

لقد جاء الاتحاد الإفريقي ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية التي تم إنشاؤها عام 1936 ، تحقيقا لحلم الشعوب الإفريقية في تجسيد نظام قانوني مبني على التضامن و التعاون ، و تحقيق التنمية المستدامة بناءا على تطبيق مبادئه و اعتمادا على أجهزته الواردة في قانونه التأسيسي، فكان لابد من ضرورة تفعيل هذا الدور المنوط الذي قام به الاتحاد الإفريقي من خلال نشاطاته و إقامته علاقات دولية و إقليمية خاصة مع المنظمات الكبرى ،وباعتبار أن الجزائر عضو بارز على مستوى أجهزة الاتحاد الإفريقي كمساهمتها في إنشاء مجلس السلم و الأمن الإفريقي ، فإنها قد مثلت عدة قضايا افريقية إلى جانب جهودها لحفظ الأمن و السلم الدوليين .

قد أفضت التجربة الأفريقية في مجال تسوية النزاعات أن نجاح الاتحاد الإفريقي في حل بعض الأزمات الدولية كأزمة دارفور و غيرها ، يمكن القول عنه انه لم يخلو من مواجهة صعوبات ومعوقات اعترضت عمله .

الكلمات المفتاحية :

الاتحاد / الإفريقي /حماية / الأمن و السلم / الدوليين .

Abstract in English

The African Union came to replace the Organization of African Unity, which was established in 1936, to fulfill the dream of the African peoples to embody a legal system based on solidarity and cooperation, and to achieve sustainable development based on the application of its principles and based on its organs contained in its founding law. Activating this role entrusted to the African Union through its activities and establishing special international and regional relations with major organizations, and onsidering that Algeria is a prominent member at the level of the African Union organs as its contribution to the establishment of the African Peace and Security Council, it has represented several African issues in addition to its efforts To maintain international peace and security.

The African experience has led to the settlement of Conflicts The success of the African Union in resolving some international crises, such as the Darfur crisis and others, is not safe from saying that it was not without difficulties and obstacles that obstructed its work.

Key words :

The Union /African /Protection /Peace and security /International .